



EURO-MEDITERRANEAN HUMAN RIGHTS NETWORK
RÉSEAU EURO-MÉDITERRANÉEN DES DROITS DE L'HOMME
الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان

وثيقة استراتيجية الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان للفترة 2012-2018

المحتويات

3	مقدمة
3	القسم الأول: رسالة الشبكة الأورو-متوسطية وقيمها وأهدافها
3	1-1 المقدمة والسياق والخلفيات
4	2-1 رسالة الشبكة الأورو-متوسطية ورؤيتها
4	3-1 القيم الرئيسية للشبكة الأورو-متوسطية
5	4-1 الأهداف العامة للشبكة الأورو-متوسطية
5	5-1 ما توفره الشبكة الأورو-متوسطية لأعضائها
	القسم الثاني: الوضع الحالي في المنطقة الأورو-متوسطية والتحديات التي تواجهها الشبكة الأورو-متوسطية
5	1-2 المنطقة الأورو-متوسطية في عملية التغيير
7	2-2 تحديات تواجه عمل الشبكة الأورو-متوسطية في المنطقة
9	القسم الثالث: استجابة الشبكة الأورو-متوسطية لتلك التحديات
10	1-3 المقاربات الإقليمية والقطرية
10	2-3 المقاربات الإقليمية المواضيعية
17	3-3 المقاربات القطرية
18	القسم الرابع: منهج العمل ودعم الأعضاء
19	1-4 مجموعات العمل
20	2-4 نشاطات بناء القدرات للشبكة الأورو-متوسطية
20	3-4 نشاطات الدعوة والمناصرة
21	4-4 الاتصال
22	5-4 الأعضاء والشراكات
22	6-4 الإدارة
23	7-4 التقييم
23	8-4 جمع التمويل
24	المرفق أ: تاريخ الشبكة الأورو-متوسطية وهياكلها
27	المرفق ب: الأهداف الواردة في النظام الأساسي للشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان
28	المرفق ج: ورقة سياسية حول المساواة بين الجنسين

مقدمة

تستعرض هذه الوثيقة استراتيجية الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان (EMHRN) للفترة 2012-2018. وتهدف الوثيقة أن تبين وأن توصل على نحو فاعل أهداف الشبكة الأورو-متوسطية ومنهجياتها لأعضاء الشبكة الأورو-متوسطية وللعالم الخارجي. وتسعى إلى تطوير شراكات وآليات تآزر جديدة وتواصلًا داخليًا من خلال طرح رؤية مشتركة للشبكة ولقيمتها وأهدافها.

الوثيقة مقسمة إلى خمسة أقسام:

- يقدم القسم الأول عرضًا عامًا لرسالة الشبكة الأورو-متوسطية وقيمتها وأهدافها.
 - ويتناول القسم الثاني بالتحليل الوضع الحالي في المنطقة الأورو-متوسطية والتحديات التي تواجه الشبكة الأورو-متوسطية.
 - أما القسم الثالث فيصف استجابة الشبكة الأورو-متوسطية للتحديات الموصوفة في الجزء الثاني.
 - ويصف القسم الرابع منهجيات العمل
 - وأخيرًا، يستعرض المرفق (أ) تاريخ الشبكة الأورو-متوسطية وبنائها التنظيمي.
- تعرض الاستراتيجية التوجه العام لعمل الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان.¹ وستتم ترجمتها إلى برامج تصف بتفصيل أكبر التدخلات المختارة لتنفيذ الاستراتيجية.

القسم الأول: رسالة الشبكة الأورو-متوسطية وقيمتها وأهدافها

1-1 المقدمة والسياق والخلفيات

الشبكة الأورو-متوسطية هي شبكة مستقلة لمنظمات ومؤسسات معنية بحقوق الإنسان تلتزم بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ومبادئ الديمقراطية. ويستند عمل الشبكة إلى جميع نصوص واتفاقيات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية.

الشبكة الأورو-متوسطية هي شبكة إقليمية وتغطي ولايتها الجغرافية بلدان الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة في جنوب المتوسط إضافة إلى تركيا ("المنطقة الأورو-متوسطية"). وتركز الشبكة الغالبية العظمى من عملها على هذه المنطقة، إلا أن الشبكة تظل مهتمة أيضا بالتطورات على الصعيد العالمي أو خارج المنطقة والتي تؤثر على حقوق الإنسان.

الشبكة الأورو-متوسطية وأعضاؤها، بصفتهم الجماعية والفردية، هم جهات فاعلة في المنطقة ويدركون مدى التأثير الذي يمكن أن يحققه تعاون المجتمع المدني على المستوى الإقليمي على وضع حقوق الإنسان والديمقراطية على أرض الواقع. وانطلاقًا من هذه الروح، تظل الشبكة الأورو-متوسطية مهتمة بالسياسات المطبقة في الشمال، وفي جنوب وشرق البحر المتوسط، وبالسياسات التي تحكم العلاقات بين ضفاف المتوسط.

¹ تستند المسودة الحالية للاستراتيجية إلى عملية استمرت على امتداد عام كامل سبقت انعقاد الجمعية العامة التاسعة للشبكة الأورو-متوسطية في كوبنهاغن في عام 2012. وتضمنت هذه العملية مشاورات واسعة مع أعضاء الشبكة كان أحد عناصرها استبيان بشأن النشاط المستقبلي للشبكة الأورو-متوسطية تم توزيعه على أعضاء الشبكة في أواخر عام 2010. وقد أجابت 55 منظمة من الأعضاء (من مجموع 110) على الاستبيان. وقد تم لاحقًا تحليل الإجابات بمساعدة من مستشار مستقل، وبناءً على هذا التحليل أعدت المسودة الأولى لوثيقة الاستراتيجية.

إن الشبكة الأورو-متوسطية وأعضائها هم جزء من الحركات الاجتماعية في المنطقة وفي البلدان المعنية، وتعمل الشبكة على تشجيع العمل الشبكي بين المنظمات الأعضاء فيها ولا يمثل عملها بديلاً عن عمل الأعضاء. وتوفر الشبكة مساعدة للأعضاء عندما يطلبون المساعدة، وفي حدود الوسائل المتاحة لها.

تعمل الشبكة الأورو-متوسطية على تشجيع المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني وحمايتهم، ولتطوير برامج إصلاحية، والقيام بكافة أنواع الدعوة والمناصرة بما في ذلك رفع الوعي بشأن المشاكل التي تتعرض لها حقوق الإنسان، وبناء قدرات المجتمع المدني.

الشبكة الأورو-متوسطية ملتزمة بالتفاعل النقدي مع الحكومات والهيئات الحكومية وتحافظ على علاقات مع الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية.

2-1 رسالة الشبكة الأورو-متوسطية ورؤيتها

تتمثل رسالة الشبكة الأورو-متوسطية في النهوض بحقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية وتعزيزها ضمن ولايتها الجغرافية، وذلك من خلال العمل الشبكي والتعاون ضمن المجتمع المدني. وإذ تمتد جذور الشبكة الأورو-متوسطية في المجتمع المدني، فهي تسعى لتعزيز الشراكات بين المنظمات غير الحكومية في المنطقة الأورو-متوسطية ومناصرتها، ونشر قيم حقوق الإنسان وزيادة قدراتها في هذا المجال.

وعلى ذلك، تتمثل رؤية الشبكة الأورو-متوسطية بأن تكون منتدى إقليمي لحقوق الإنسان يمثل مصدراً رئيسياً للمعرفة وللنشاطات في مجال حقوق الإنسان والإصلاح الديمقراطي في المنطقة الأورو-متوسطية.

3-1 القيم الرئيسية للشبكة الأورو-متوسطية

القيم الرئيسية التي نقود الشبكة وتشكلها هي قيم مترابطة، وتتضمن النقاط الآتية:

أهمية إدراك وترويج الأساسيات التالية في حقوق الإنسان: الشمولية، وعدم التجزئة، والتكافلية، والاعتماد المتبادل بين الحقوق، أكانت حقوقاً فردية أم جماعية؛ احترام مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون كما هو منصوص عليها في العديد من المعاهدات الدولية والقانون الإنساني؛ أهمية المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحقوق المجتمع المدني بأن يصبح شريكاً فاعلاً في هذه الأجندة؛ قيمة وفوائد تعددية المقاربات لحقوق الإنسان إضافة إلى الحوار وتشجيع التفاهم بين الثقافات؛ الحق في المشاركة والملكية الشعبية في تشكيل أجندات حقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة؛ أهمية استناد العمل إلى السياق الاجتماعي الذي تتجلى عبره حقوق الإنسان.

المساواة بين الجنسين وأهمية التركيز على حقوق النساء ومشاركتهم في الحياة العامة بوصف ذلك من القيم الرئيسية للشبكة الأورو-متوسطية، والعمل الفاعل من أجل النهوض بحقوق النساء، وبالتالي العمل ضمن الشبكة وخارجها، وفي هياكلها التنظيمية بهدف تلبية معايير إدماج النوع الاجتماعي ولغرض تحقيق المساواة بين الجنسين. وبهذا الخصوص، تعمل الشبكة على تطوير نشاطات محددة تهدف للنهوض بالمساواة بين الجنسين على نحو ملموس في المنطقة استناداً إلى الورقة السياسية التي أصدرتها بخصوص المساواة بين الجنسين.2 وبالتالي تمثل هذه الورقة جزءاً أصيلاً من استراتيجية الشبكة الأورو-متوسطية.

² <http://www.euromedrights.org/gender/about-gender/work-plan-strategy/10302.html>

1-4 الأهداف العامة للشبكة الأورو-متوسطية

تتضمن الأهداف الرئيسية للشبكة وفقاً ما ورد في نظامها الأساسي، ما يلي³:

- دعم المبادئ العالمية لحقوق الإنسان كما هي مكرسة في الصكوك الدولية والنهوض بهذه المبادئ ضمن البلدان المعنية.
- العمل من أجل تطوير المؤسسات الديمقراطية والنهوض بسيادة القانون، وخصوصاً حرية التجمع والتنظيم، والمساواة بين الرجال والنساء، والتنمية المستدامة واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- مكافحة التمييز وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.
- دعم المنظمات غير الحكومية القائمة، وإقامة منظمات غير حكومية مستقلة وتتمتع باستقلال ذاتي، وتعزيز قدرات المجتمع المدني ودعمه، وتقديم المساعدة لجهود أفراد المجتمع المدني وتنسيقها.
- دعم وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين تُنتهك حقوقهم.
- دعم التربية في مجال حقوق الإنسان والعمل لمصلحة السلام وحقوق الشعوب في تقرير المصير.
- تشجيع الحوار والتضامن بين الشعوب والثقافات.

1-5 ما توفره الشبكة الأورو-متوسطية لأعضائها

بصفة عامة، توفر الشبكة الأورو-متوسطية لأعضائها:

- إمكانية الوصول إلى المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والموجودة في بلدان أخرى، بما في ذلك زيادة إمكانية التنسيق والتعاون معها
- إمكانية الوصول إلى المؤسسات الحكومية والحكوماتية وعملياتها السياسية
- إمكانية التأثير على السياسات والحوارات الإقليمية
- زيادة الحماية عندما يتعرض الأعضاء أو عملهم للخطر
- دعم دولي/إقليمي لعمل الأعضاء ضمن المجالات ذات الأولوية للشبكة الأورو-متوسطية
- نشاطات بناء القدرات هي ضمن المجالات ذات الأولوية للشبكة الأورو-متوسطية
- نشر عمل الأعضاء والإبلاغ عنه إلى جمهور أوسع على المستوى الإقليمي
- اقرار معترف به بمكانة العضو بالشبكة بوصفها تضم 70 منظمة غير حكومية معنية بحقوق الإنسان في المنطقة

القسم الثاني: الوضع الحالي في المنطقة الأورو-متوسطية والتحديات التي تواجهها الشبكة الأورو-متوسطية

1-2 المنطقة الأورو-متوسطية في عملية التغيير

لقد تغيرت المنطقة التي ظلت الشبكة الأورو-متوسطية تُعنى بها منذ عام 1997 تغيراً كبيراً بعد انطلاقة الثورة في تونس في كانون الأول/ديسمبر 2010 والتي أطلقت رياح التغيير نحو الديمقراطية.

لم تكن منطقة جنوب المتوسط أبداً كياناً متجانساً، ولكن من حيث نقص الديمقراطية وانتشار القمع المنهجي وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية، كان يمكن اعتبارها منطقة جيو-سياسية متجانسة.

³ انظر المرفق (ب) للاطلاع على نص النظام الأساسي.

وبدت الأنظمة السياسية بأنها جامدة مع زيادة تركيز الأنظمة الحاكمة على السيطرة على الفضاء الإلكتروني، وحرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات، وعلى أجهزة القضاء وإنفاذ القانون. وكذلك لم تفي الحكومات بالتزاماتها بمكافحة التمييز ضد النساء. إضافة إلى ذلك، كانت المنطقة تواجه مناخا من التعصب والتطرف ذا توجه ضيق الأفق والذي يتناقض مع ثقافة حقوق الإنسان مما حجب حقيقة أن الغالبية العظمى من الناس كانوا تواقين للعيش بحرية وكرامة.

ظل المجتمع المدني ضعيفا وخاضعا لرقابة لصيقة من أجهزة الأمن. أما الجهود الرامية إلى إقامة تحالف بين قوى المجتمع المدني والوسط السياسي، فقد جوبهت بقمع فوري.

وباختصار، لم تبدو ثمة أية ديمقراطيات تبرز في المنطقة العربية. وكذلك على الرغم من الرؤساء المسنين في مصر وليبيا وتونس والجزائر كانوا سيستبدلون، إلا أنه بدا من غير المرجح أن التغيير على قمة هرم الأنظمة سيقود إلى إحلال الديمقراطية وحدوث تحسن على وضع حقوق الإنسان.

لقد أدت اللحظات الثورية والانتفاضات إلى تغيير هذا المشهد السياسي تغيرا هائلا. فقد حدثت بقيادة الشباب على الأغلب، رجالا ونساء، طلبا لاحترام كرامتهم المتأصلة ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وإحلال العدالة. واستخدم هؤلاء الشباب وسائل الاتصال الاجتماعية والتي نشرت قصص اخبارية سرعان ما التقطتها القنوات الفضائية. وقد فاجأت هذه التطورات الأجهزة الأمنية التي وجدت تحالفات غير متوقعة بين الطبقات المحكومة وبين الجيش الذي كان غير راضٍ عن حكم الحكام المستبدين الذين سلموا السلطة للأقارب والأثباج الفاسدين.

كان من بين العناصر المهمة في هذه الانتفاضات أن المواطنين تغلبوا على الخوف من الاعتراض على الأنظمة الديكتاتورية، كما منحت جماعات المجتمع المدني صوتا لهذا التحرك الاجتماعي. ومن الميزات المهمة الأخرى هو حس المسؤولية الذي تحلى به الناس في هذه اللحظة التاريخية؛ وثقتهم بقدرتهم على بناء حركة محلية.

وقد ألهم الشعبان التونسي والمصري سكان المنطقة العربية وسائر العالم. كما شهد بلدان (سوريا وليبيا) ما يشبه حربا أهلية وكفاحا مسلحا – إذ تدخلت قوات حلف الناتو في ليبيا بتفويض من الأمم المتحدة - حيث لم يتردد قادة البلدين في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وفي بلدان أخرى أخذت السلطات تنتظر في إصلاحات دستورية أو أنها بدأت بمثل هذه الإصلاحات.

لقد تغير الإطار المؤسسي الذي يميز المنطقة الأوروبية-متوسطية تغيرا واضحا أيضاً: فقبل عامين من انطلاق الربيع العربي، تم استبدال مسيرة برشلونة، وحل مكانها الاتحاد من أجل المتوسط. ولم تساعد مسيرة برشلونة على تحسين وضع حقوق الإنسان، ولكنها وفرت من خلال موقعها المؤسسي منبرا لعمل المجتمع المدني والعمل المعني بحقوق الإنسان. إلا أنه في عام 2008 وعند تأسيس الاتحاد من أجل المتوسط يمكن القول أن البعد المتعلق بحقوق الإنسان في المسيرة الأوروبية-متوسطية قد اختفى نوعاً ما، فيما عدا التزام ضعيف بالنهوض بالمساواة بين الرجال والنساء عبر مسيرة إسطنبول-مراكش.

وقبل ذلك، وعقب توسع الاتحاد الأوروبي في عام 2004، أصبحت سياسة الجوار الأوروبية التي تركز على العلاقات الثنائية هي الآلية السياسية والاقتصادية الرئيسية للتعاون ما بين الاتحاد والشركاء المتوسطيين.

لقد طورت مفوضية الاتحاد الأوروبي عددا من الآليات ضمن هذا الإطار، مثل اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان، وتقارير المتابعة السنوية. إلا أنه في الوقت الذي انطلقت فيه الثورات، كانت خطط العمل الثنائية والبرامج الوطنية المعيارية قد أصبحت أكثر مراعاة للأنظمة الحاكمة في جنوب المتوسط بدلا من أن تعمل على النهوض بالإصلاح. وعلى الرغم من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، تلقت الأنظمة الحاكمة في الجنوب مساعدات اقتصادية وسياسية كبيرة من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

شرع الاتحاد الأوروبي يتفكر في ما يتحمله من مسؤولية بشأن سياساته السابقة، وذلك بعد مرور فترة من الوقت وبعد مرحلة من التردد – والتي لاحظها سكان الجنوب وأعربوا عن خيبة أمل إزاءها - وبدأ الاتحاد الأوروبي بإعادة النظر في سياساته وزيادة تنويع مقارباته

الثانية وأعلن أن زيادة الدعم ستكون مشروطة بتحقيق تقدم في مجال بناء وتعزيز الديمقراطية واحترام سيادة القانون. وقد تواجه بعض البلدان حالياً مشروطة سلبية من حيث المبدأ، أي أنها قد تواجه تضاملاً في الدعم المالي؛ في حين قد تستهدف بلدان أخرى بالعقوبات. وبصفة عامة، ظلت السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية ضعيفة بعد إقرار اتفاقية لشبونة. إضافة إلى ذلك، تم تقليص الاتحاد من أجل المتوسط إلى مكتب مشروع قائم على مبدأ تنوع المقاربات استناداً إلى احتياجات البلدان ومصالحها. وبالتالي فإن الترتيبات المؤسسية الإقليمية التي دفعت إلى تأسيس شبكة معنية بحقوق الإنسان في المنطقة الأوروبي-متوسطية أصبحت تقريباً غير ذات موضوع من الناحية السياسية.

2-2 تحديات تواجه عمل الشبكة الأوروبي-متوسطية في المنطقة

لقد بزغت توجهات إيجابية في المنطقة الأوروبي-متوسطية كما أشرنا أعلاه. وعلى الرغم مما سلف فإن العديد من السمات التي ميزت وضع حقوق الإنسان في السابق تظل ماثلة:

فعلى الرغم من المسارات الجديدة للديمقراطية في الجنوب ما تزال هناك مقاومة للتغيير ضمن شرائح المجتمعات المعنية، كما أن الدعم للعمليات الانتقالية ليس دعماً كبيراً.

وثمة قضايا مثل النقص في احترام الحريات الأساسية واستقلال القضاء وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، وحقوق المهاجرين واللاجئين، هذا النقص يظل من السمات التي تميز المنطقة، إضافة إلى نقص احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكان لانفتاح المجال السياسي وصعود القوة التشريعية للأحزاب الإسلامية أن أثار شواغل بشأن حماية حرية التعبير وحقوق النساء، وغيرها من الحقوق. كما تظل الاعتداءات المدفوعة بأسباب دينية ضد حرية الضمير واسعة الانتشار، إلى جانب نقص الاعتراف بالحق بالتنوع.

وكذلك ما زالت النزاعات قائمة، فمحاادثات السلام في نزاع الشرق الأوسط مجمدة في حين تواصل الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، كما أخذت الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي تزداد حدة على نحو متواصل. وما تزال النزاعات المتعلقة بالمسألة الكردية والصحراء الغربية قائمة، ولا زالت قبرص مقسمة أيضاً.

وفي أوروبا، ما زالت الاعتداءات على حقوق المهاجرين واللاجئين قضية رئيسية؛ وتظل العنصرية وكرهية الأجانب سمة ثابتة في المجتمعات الأوروبية، وخصوصاً حسب ما تتجلى في صعود أحزاب اليمين المتطرف والخوف المرضي من الإسلام. ويتواصل أيضاً التفاوت بين الرجال والنساء، وبين الطبقات الاجتماعية، إضافة إلى الاعتداءات على الحريات الفردية، مثل إجراءات المحاكمة العادلة، وزيادة مراقبة المجالات الخاصة، إلخ. وفي الوقت الذي تنزايد فيه الأزمات الاقتصادية، فإن بعض هذه التوترات والتفاوتات قد ازدادت، وهي تتفاقم جراء تجريم التظاهر السلمي والسلوك الوحشي للشرطة ضد التظاهرات الاجتماعية.

وفي حين رحبت أوروبا وصانعو القرار فيها وبطرق عديدة بالتغييرات التي شهدتها الجنوب، تظل التلميحات الفكرية القديمة منضجرة مع الشغل المتعلقة 'بالأمن الناعم' والتفكير المستند إلى المصالح الاقتصادية والجيوستراتيجية الذاتية والأمن في مجال الطاقة.

وإذا نظرنا إلى المنطقة الأوروبي-متوسطية من منظار إقليمي فإنها تظل غير متناظرة من حيث أننا نجد في أوروبا مجتمعات يسود فيها الاستقرار والثراء والديمقراطية والالتزام بحقوق الإنسان ويتمتع المجتمع المدني فيها بحرية العمل، في حين نجد في جنوب المتوسط وشرقه مجتمعات أقل ثراءً تسودها النزاعات وكان معظمها سابقاً بلداناً غير ديمقراطية، تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، وتعيش نسب كبيرة من السكان في حالة من الفقر والتفاوت الاقتصادي، وتسود فيها مستويات عالية من انتهاكات حقوق الإنسان.

كما تظل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الأوروبي-متوسطية غير متناظرة. فانعدام المساواة لم يتضاءل منذ بدء مسيرة برشلونة، وما زال الاتحاد الأوروبي ينتفع أكثر من التعاون الإقليمي مع الجنوب. وتظل جوانب النقص في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للناس مصدراً للتوتر الاجتماعي الذي يهدد بالازدياد مع الدخول في حقبة منطقة التجارة الحرة الأوروبي-متوسطية.

إضافة إلى تلك العناصر، تظل منظمات حقوق الإنسان ضعيفة على الرغم من الدور المهم الذي تؤديه، وتتعرض في العديد من بلدان الجنوب لقمع شديد، في حين أنها تمكنت في بلدان أخرى من التصدي للتحديات التي نشأت عن الأوضاع الجديدة، بما في ذلك الاعتداءات التي تقوم بها الجماعات الدينية. وفي أوروبا، تظل جماعات المجتمع المدني المعنية بالعالم العربي والمنطقة المتوسطية من منظور حقوق الإنسان قليلة العدد وتحتاج إلى موارد من أجل إيصال أصواتها في الحوار العام.

وبصفة عامة، في حين ظلت قيم حقوق الإنسان في صميم شواغل الحركات الاجتماعية، فإن مهمة الربط بين الشرائح الواسعة للمجتمع تقع على كاهل منظمات حقوق الإنسان لتي تنتمي إلى تلك المجتمعات، وكذلك تحديد العلاقات مع الأحزاب القائمة على الدين.

وستستمر الشبكة الأورو-متوسطية العمل في هذه البيئة التي تتواصل فيها تحديات رئيسية دونما أي تغيير منذ حقبة ما قبل الثورات. إضافة إلى ذلك سيتعين عليها مواجهة ثلاثة تحديات نشأت عن التغييرات في المنطقة.

يتمثل التحدي الأول في حقيقة أن البيئة الجيو-سياسية التي تشكلت الشبكة الأورو-متوسطية استجابة إليها وتشكلت هويتها وفقها، قد تلاشت تقريباً – ما عدا على الورق. وإذا ما أردنا وصف هذا الأمر بصيغة عملية، لا يوجد حالياً أي جهة تقريباً كي نجري معها حواراً وكي نستهدفها بنشاطات المناصرة أو نقدم لها التقارير الإقليمية أو تلك المتعلقة بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة الأورو-متوسطية. وفي الوقت نفسه فإن مؤسسات الاتحاد الأوروبي تواجه أزمة ومصاعب كبيرة من أجل تمكين عدة بلدان أعضاء في الاتحاد من التغلب بصفة جماعية على الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها.

وبالنسبة لم يعد من الممكن أن يكون مبرر وجود الشبكة الأورو-متوسطية قائماً على مسيرة برشلونة أو الاتحاد من أجل المتوسط والتشكيلة المؤسسية لنشاطات المناصرة التي توفرت عبرهما (الاجتماعات الوزارية، اجتماعات السفراء، إلخ). وعلى الرغم من أن هوية الشبكة وولايتها الجغرافية ستظل متجذرة تاريخياً في مسيرة برشلونة، وأن تغطيتها الجغرافية لن تتغير، فإن العمل المستقبلي سيستند حصراً على حقيقة أن منظمات حقوق الإنسان في بلدان الاتحاد الأوروبي وفي جنوب المتوسط وشرقه تؤمن بوحدة المصير وترغب بالعمل معاً وأن تتعلم من بعضها بعضاً ومساعدة بعضها في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في جميع أرجاء المنطقة المتوسطية وبلدان الاتحاد الأوروبي. لقد عملت الجهات الفاعلة المدنية في المنطقة الأورو-متوسطية على تكريس هذه الرؤية كما يتجلى ذلك في الإشارة إلى الثورات في المنطقة العربية خلال التظاهرات التي حدثت في إسبانيا والبرتغال واليونان.

أما التحدي الثاني فهو مرتبط على نحو وثيق مع التحدي الأول، ويتمثل في حقيقة أن منطقة جنوب المتوسط أقل تجانساً من ذي قبل. فحتى انطلاق الثورات في مصر وتونس، كانت منطقة جنوب وشرق المتوسط، وخصوصاً البلدان العربية على الرغم من التنوع فيما بينها، تتسم بأنها محكومة من قبل أنظمة قمعية متشابهة، وتفتقر إلى الحريات الأساسية والمساواة بين الجنسين والقضاء المستقل والنزاهة، كما تسود فيها الأجهزة الأمنية وينتشر فيها التعذيب، إلخ.

وعلى ذلك فإن التغييرات التي جاءت بها الثورات جعلت الوضع الآن متنوعاً بشدة من بلد إلى آخر. وهكذا لا يوجد نهج موحد يمكن استخدامه في المنطقة. ولذلك يتعين على الشبكة الأورو-متوسطية أن تتبنى أساليب أكثر تنوعاً مما كان عليه الحال في السابق، إذ أن الوضع في كل بلد سيشهد تغييرات متواصلة تتضمن نكسات أحياناً وخطوات إلى الأمام في أوقات أخرى، إلخ. وكجزء من هذا التكيف سيتعين على الشبكة الأورو-متوسطية والمنظمات الأعضاء فيها أن تتعامل مع حقوق الإنسان في المراحل الانتقالية وأن تعمل على بناء الديمقراطية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق النساء ومشاركتهن، وهو عمل لم تكن معتادة عليه في السابق.

أما التحدي الثالث (والذي يرتبط بالتحديات السابقة)، فيكمن في الحاجة إلى التصدي لحقيقة أن الشبكة الأورو-متوسطية تستمد قوتها واتساقها من كونها منظمة إقليمية عابرة للقوميات، ولكن في الوقت نفسه فإن معظم العمليات السياسية المهمة تحدث على المستويين الوطني والثنائي بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة في الجنوب.

القسم الثالث: استجابة الشبكة الأورو-متوسطية لتلك التحديات

لقد تكونت لدى الشبكة الأورو-متوسطية خبرة راسخة في العمل بشأن العديد من القضايا المواضيعية (*thematic*) المذكورة أعلاه.

وفي اجتماعي الجمعية العامة اللذين عقدا في في مدريد عام 2006 وفي برشلونة في عام 2008 حددت الشبكة الأورو-متوسطية قضايا حرية التجمع والتنظيم، واستقلال القضاء ونزاهته، وحقوق النساء وإدماج النوع الاجتماعي، والتربية في مجال حقوق الإنسان كنقاط دخول استراتيجية للعمل من أجل نشر الديمقراطية؛ إضافة إلى موضوعات النزاع في الشرق الأوسط، وحقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية كموضوعات أساسية للعمل في مجال أمن الكائن الإنساني.

وتجدر الإشارة إلى أن إجابات أعضاء الشبكة على الاستبيان الخاص بالاستراتيجية المستقبلية للشبكة الذي تم توزيعه في عام 2010 يدل على أن القضايا المذكورة أعلاه والتي تصدت لها الشبكة الأورو-متوسطية في الماضي تظل قائمة اليوم وفي المستقبل بالنسبة للأعضاء وللمنطقة.

ثمة قضايا عديدة يتعين التصدي لها في المنطقة، كما أن نطاق المواضيع التي يمكن للشبكة الأورو-متوسطية أن تتناولها هو نطاق واسع جداً لا سيما وأنه من الممكن إضافة موضوعات حرية الضمير، والعنصرية والتمييز، والحق في التنوع، على سبيل المثال، إلى الموضوعات المدرجة أعلاه.

لقد اتفق الأعضاء خلال اجتماعات الجمعية العامة على تطوير مجموعات العمل المواضيعية (*thematic working groups*) بوصف ذلك منهجاً أساسياً لعمل الشبكة الأورو-متوسطية، واستكمال ذلك العمل بنشاطات الدعوة والمناصرة وإيفاد بعثات تضامنية وبناء الشراكات ونشاطات التواصل، إلخ.

وبالتالي تتوفر للشبكة الأورو-متوسطية أساليب عمل عديدة، ومنها: أ) اجتماعات مجموعات العمل المواضيعية؛ ب) المجموعات التي تقام لتنفيذ أهداف محددة (بما في ذلك مجموعات التضامن)؛ ج) الدعوة والمناصرة؛ د) البعثات الميدانية؛ هـ) التقارير؛ و) التدريبات؛ ز) الحملات؛ ح) الاجتماعات والندوات رفيعة المستوى؛ ط) وسائل الإعلام، بما في ذلك الشبكات الاجتماعية والاتصال الخارجي؛ ي) الاتصال الداخلي؛ ك) الانتشار وبناء التحالفات مع جماعات/حركات أخرى. ومن المهم أن يكون واضحاً هنا كيفية استخدام هذه الوسائل المختلفة وتوقيت استخدامها.

وبسبب اتساع نطاق هذه المواضيع، من المهم للشبكة أن تحدد أولوياتها. وستقوم الشبكة الأورو-متوسطية بذلك من خلال 1) البناء على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المكتسبة من العمل السابق؛ 2) تجنب تكرار عمل المنظمات الأخرى؛ و 3) تكييف استراتيجيتها مع التحديات الجديدة المذكورة أعلاه.

وسيكون الخط الرئيسي في عمل الشبكة الأورو-متوسطية هو النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وسيادة القانون عبر العمل الشبكي والشراكات، ودعم نشاطات الأعضاء حيثما يمكن للشبكة أن تضيف قيمة مضافة، وحماية الأعضاء والشركاء عندما يتعرضوا هم أو عملهم للخطر.

وتزد أدناه الخطوط العريضة لمجالات العمل الاستراتيجية الرئيسية للشبكة الأورو-متوسطية خلال السنوات الست المقبلة. وسيتم لاحقاً ترجمة هذه الاقتراحات إلى برامج عمل محددة.

3-1 المقاربات الإقليمية والقطرية

عمدت الشبكة الأورو-متوسطية في الماضي إلى إيلاء الأولوية للعمل المواضيعي الإقليمي في حين سعت إلى تطوير نشاطات وسياسات خاصة تستهدف المستويات القطرية.

ستعمل الشبكة الأورو-متوسطية مستقبلاً على تعزيز هويتها الإقليمية من خلال التركيز على الجانب المواضيعي من عملها، وفي الوقت نفسه الربط المنهجي والمضطرد لعملها على المستوى الإقليمي بعملها على المستوى القطري وعلى العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وكل من البلدان المتوسطية الشريكة.

إن أحد الأهداف المتأصلة في العمل المواضيعي هو تناول وإبراز قضايا حقوق الإنسان التي تمثل شاغلاً إقليمياً. ومن الأهداف الأخرى أيضاً دعم أعضاء الشبكة الأورو-متوسطية في عملهم على المستوى القطري ضمن المجالات ذات الأولوية للشبكة.

وبالتالي، إضافة إلى المحافظة على شخصية الشبكة كمنظمة تنصدي للقضايا الإقليمية في المنطقة الأورو-متوسطية، ستستجيب الشبكة أيضاً إلى حقيقة أن معظم العمل المعني بالإصلاحات والمتعلق بحقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان يحدث على المستوى الوطني والمستوى الثنائي. كما ستستجيب الشبكة إلى حقيقة أن المنطقة أقل تجانساً من قبل وأنه من المرجح أن الوضع في كل بلد على حده سيظل في حالة سيولة في المستقبل إذ قد تتحرك بعض البلدان من المرحلة الانتقالية إلى الحكم الاستبدادي؛ بينما تنتقل أخرى من الحرب الأهلية إلى مرحلة انتقالية نحو الديمقراطية؛ في حين ستظل بعض الأنظمة السياسية في حالة جمود، إلخ.

3-2 المقاربات الإقليمية المواضيعية

سيظل للعمل الإقليمي موضع متقدم على أجندة الشبكة الأورو-متوسطية في السنوات القادمة. وبهدف إبراز قضايا حقوق الإنسان الشاملة للإقليم، وللمحافظة على منظور إقليمي للوضع في البلدان المختلفة ولدعم العمل القطري، ستقوم الشبكة الأورو-متوسطية بتطوير العمل المواضيعي على ست قضايا:

- (1) الإصلاح التشريعي والقضائي والتحول الديمقراطي؛ (2) أوضاع النزاعات واحترام حقوق الإنسان، والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي (3) حقوق النساء والمساواة بين الجنسين؛ (4) مكافحة التمييز وحماية حرية الضمير؛ (5) حقوق المهاجرين واللاجئين؛ (6) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

3-2-1 التحول الديمقراطي والإصلاح التشريعي والقضائي

إن الفضاء المتاح لمنظمات حقوق الإنسان في عدد من بلدان جنوب وشرق المتوسط محدود ومراقب بصرامة وثمة خطوط حمراء مفروضة على التمتع بالحريات العامة. وفي بلدان أخرى تظل هذه المنظمات خاضعة لسيطرة مشددة من قبل الحكام المستبدين والأجهزة الأمنية. وأخيراً، نجد منظمات حقوق الإنسان في بعض البلدان منهمكة في عمليات شعبية أوسع للانتقال نحو الديمقراطية.

أما الأمر المشترك بين جميع هذه الأوضاع فهي المشاكل المتعلقة بإمكانية اللجوء إلى قضاء مستقل والحاجة إلى إصلاحات تشريعية لضمان حماية أو تعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ومن أجل التصدي لهذه القضايا ستقوم الشبكة الأورو-متوسطة بتطوير العمل الأقليمي المعني بالتحول الديمقراطي وإصلاح التشريعات والقضاء، والانتقال نحو الديمقراطية (استناداً إلى جملة من الأمور، من بينها العمل السابق الذي قامت به الشبكة في مجال حرية التجمع والتنظيم واستقلال القضاء). وسيهدف هذا العمل إلى ما يلي:

- النهوض بالتبادل الإقليمي للخبرات والمقاربات والسياسات المعنية بالتشريعات والممارسات المتعلقة بالحريات الأساسية وإصلاح القضاء في البلدان التي تمر بمراحل انتقالية. والبحث في الكيفية التي يمكن بها للمجتمع المدني في أحد الأقطار أن يستفيد من الخبرات الموجودة في أقطار أخرى
- تطوير سياسات، ومبادرات للدعم والمناصرة، وبعثات ميدانية، بهدف دعم عمل المدافعين عن حقوق الإنسان على المستوى القطري.
- المساهمة في حماية نشاط حقوق الإنسان ومزاوولي المهن القانونية عندما يكونوا هم أو عملهم في خطر
- بصفة عامة، التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في الميدان (الحركات الاجتماعية، المجالس النيابية، نقابات المحامين، جمعيات القضاء، الوكالات، الأحزاب السياسية، إلخ)
- اقتراح مجالات للتدخل حينما يكون ثمة حاجة محددة لمراعاة منظور النوع الاجتماعي

وسيركز هذا العمل بصفة أساسية على جنوب وشرق المتوسط حيث الحاجة ماسة إلى الإصلاحات. ولذلك، سيكون هذا العمل جزءاً من جهود الشبكة الأورو-متوسطة للمساهمة في تقليص التفاوت بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان. ومع ذلك تجدر إثارة المسائل القانونية والقضائية المتعلقة بأوروبا، مثل التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب، والسيطرة على البيانات الشخصية، إلخ.

وستكون الأهداف خلال السنوات الست المقبلة أن تصبح الشبكة الأورو-متوسطة نقطة تلاقي أساسية لمنظمات حقوق الإنسان المنخرطة في عمليات الإصلاح القانونية والقضائية والتي تتناول بصفة أساسية منطقة جنوب وشرق المتوسط. ويجب أن تصبح الشبكة مصدراً إقليمياً رئيسياً للخبرات، وأن تعمل على رفع مستوى الوعي وتقديم الاقتراحات السياسية بشأن حقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية القادرة على التأثير على السياسات الوطنية والديناميات الإقليمية، إضافة إلى دعم منظمات حقوق الإنسان في عملها على المستوى القطري عبر تدخلات يتم اختيارها على نحو استراتيجي تتلائم مع السياق المعني.

توجد في المنطقة الأورو-متوسطة مجالات تتماثل فيها قضايا حقوق الإنسان بين الشمال والجنوب وتكون مرتبطة على نحو وثيق، وحيث تكون الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان متشابهة، وتكون شاعراً مباشراً للمجتمع المدني في أوروبا وفي جنوب وشرق المتوسط من الناحيتين الوطنية والإقليمية.

وينطبق هذا الأمر على الموضوعات الخمسة الأخرى التي ستتصدى لها الشبكة الأورو-متوسطة.

2-2-3 أوضاع النزاعات واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي

تضطر منظمات حقوق الإنسان في عدة بلدان في منطقة جنوب وشرق المتوسط للعمل في أوضاع نزاعات / أو تحت الاحتلال مما يؤثر إلى حد كبير على جميع جوانب حياة السكان وعلى العمل المعني بحقوق الإنسان. ولهذه النزاعات مضامين سلبية أمنية وسياسية وفيما يخص حقوق الإنسان تتجاوز كثيراً النطاق الجغرافي لهذه النزاعات، وأهم هذه النزاعات نزاع الشرق الأوسط.

وستعمل الشبكة الأورو-متوسطة على تطوير نشاطاتها الإقليمية المعنية بأوضاع النزاعات واحترام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وخصوصاً نشاطاتها المعنية بفلسطين وإسرائيل والفلسطينيين. وستقوم الشبكة الأورو-متوسطة بما يلي:

- مواصلة عملها في جمع المنظمات الفلسطينية والإسرائيلية الأعضاء في الشبكة، وأعضاء آخرين إضافة إلى منظمات موازنة من أجل المساهمة في وضع احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في صميم إرساء السلام.
- ستوفر لأعضائها إمكانية الوصول إلى الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء فيه ولآليات الأمم المتحدة من أجل مناصرة وضع احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في صميم جهود إرساء السلام.
- تعزيز العمل التآزري بين منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية والفلسطينية وبين المجتمع المدني الأوروبي من أجل التأثير على سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بإسرائيل وفلسطين.
- توفير نشاطات التضامن والحماية لنشطاء ومنظمات حقوق الإنسان المنهكين في أعمال بشأن نزاع الشرق الأوسط.
- وستسعى الشبكة في هذا المجال، كما تسعى في جميع أعمالها، إلى ضمان إدماج منظور النوع الاجتماعي في نشاطاتها.

إضافة إلى ذلك، ستوسع الشبكة الأورو-متوسطة اتصالاتها مع نشطاء حقوق الإنسان المنهكين في عمل يخص نزاعات أخرى أو أوضاع احتلال أخرى وستبحث عن طرق تحقق فائدة مشتركة للشبكة وأعضائها من تبادل خبراتهم.

ويتمثل الهدف العام للسنوات الست المقبلة في مساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان على بناء تحالفات/شبكات إقليمية قوية تهدف إلى التأثير على الفاعلين الحكوميين وعلى الاتحاد الأوروبي من أجل وضع احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في صميم محادثات السلام، وإدارة النزاعات وحلها. وينبغي أن تصبح الشبكة الأورو-متوسطة مركزاً لجهود المناصرة التي يبذلها المجتمع المدني الأوروبي لتعزيز منظور حقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي في حل نزاع الشرق الأوسط. ويجب أن تبدأ الشبكة عملية تمكنها من اعتماد منهج استباقي في النزاعات الأخرى. وستسعى أيضاً إلى تزويد المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان بأقصى حد من الحماية من الاعتداءات الشخصية ومن المضايقات لعملهم.

3-2-3 المساواة بين الجنسين وحقوق النساء

من الواضح أن ثمة اختلافات كبيرة بين أوروبا ومنطقة جنوب وشرق المتوسط فيما يتعلق باحترام حقوق النساء. وثمة مؤشرات عديدة على الفروق الكبيرة بين أوروبا والجنوب، منها صعود الجماعات الإسلامية في الانتخابات النيابية والتي تشكل في عالمية الحقوق المتساوية للنساء والرجال، وقوانين الأسرة المستندة إلى الانتماءات الدينية، وتأخر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن سائر العالم فيما يتعلق بمشاركة المرأة في قوى العمل، والتحفظات التي وضعتها حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على بنود اتفاقية سيداو. وتدل هذه المؤشرات على الحاجة الظاهرة لإيلاء تركيز كبير على منطقة جنوب وشرق المتوسط عندما يتعلق الأمر بالنشاطات المعنية بحقوق النساء.

ومع ذلك، تواجه النساء في الشمال والجنوب عدداً من المشاكل المشتركة مثل العنف ضد النساء في المجالين العام والخاص، ونقص التمثيل المتكافئ، والمساواة في الأجور مقارنة مع الرجال في الحياة العامة والعمل. كما أن معظم المهاجرين في المنطقة حالياً هن من النساء ويواجهن تمييزاً مضاعفاً وممارسات استغلال واسعة النطاق. وتشتع في المنطقة بأكملها حوارات حول العلاقة بين الدين وحقوق النساء، على سبيل المثال الجدل بشأن ارتداء الحجاب.

وبالتالي، يجدر بالنساء في المنطقة أن يجمعن قواهن للمطالبة بحقوق متساوية وإجراءات إيجابية، ويجدر بالمدافعين عن حقوق النساء والمندادين بالمساواة بين الجنسين (رجالاً ونساءً) أن يعمدوا إلى العمل الشبكي والتبادل وتطوير التعاون وإجراء الحملات.

ستقوم الشبكة الأورو-متوسطية بمواصلة عملها السابق في مجال حقوق النساء والمساواة بين الجنسين حيث ستعمل على حشد أعضائها والأشخاص المعاونين والمنظمات من المنهكين بتعزيز حقوق النساء والمساواة بين الجنسين. وستقوم الشبكة بما يلي:

- تعزيز العمل الشبكي بين المنظمات غير الحكومية في المنطقة الأورو-متوسطية التي تتعامل مع حقوق النساء وقضايا المساواة بين الجنسين، وفي الوقت نفسه تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ذات الاهتمامات العامة.
- رصد السياسات الوطنية والإقليمية فيما يخص حقوق النساء والمساواة بين الجنسين.
- رفع مستوى الوعي بشأن التمييز القائم على النوع الاجتماعي في المنطقة.
- الانخراط في حوار مع الحكومات والمؤسسات الإقليمية والحكومية بشأن المسائل التي تتعلق بحقوق النساء والمساواة بين الجنسين
- دعم وتحفيز الحملات الإقليمية والوطنية الهادفة لتحقيق حقوق متساوية للرجال والنساء في التشريعات والممارسات.
- دعم كفاح المدافعين عن حقوق النساء من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في البلدان التي تشهد مراحل انتقالية أو التي تجري فيها إصلاحات تشريعية وسياسية واجتماعية واقتصادية.
- المساهمة بحماية الناشطات في مجال حقوق الإنسان عندما يكن أو يكون عملهن في خطر.
- وبصفة عامة، التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في هذا المجال (الحركات الاجتماعية، البرلمانات، والوكالات والمؤسسات، والاتحادات المهنية، والأحزاب السياسية).
- دعم جهود إدماج النوع الاجتماعي في المنطقة وإجراء تدريبات في هذا المجال، بما في ذلك التدريب الداخلي ضمن الشبكة الأورو-متوسطية.

وسيكون الهدف العام للشبكة الأورو-متوسطية خلال السنوات الست المقبلة، وبينما تبني على عملها السابق، تعزيز دورها كمنسق إقليمي للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمنهكة في قضايا حقوق النساء والمساواة بين الجنسين. ويجب أن تصبح الشبكة الأورو-متوسطية مصدراً إقليمياً رئيسياً للخبرات ولرفع مستوى الوعي بشأن الأوضاع والديناميات التي تؤثر سلباً على حقوق النساء والمساواة بين الجنسين في جميع أنحاء المنطقة وبشأن العلاقات المتبادلة في المنطقة من هذه الناحية. كما يجب أن تصبح الشبكة مصدراً للمقترحات السياسية حول حقوق النساء والمساواة بين الجنسين وإدماج النوع الاجتماعي ولدعم نشاط حقوق النساء وأعمالهم على المستويين الإقليمي والقطري.

-3.2.4 مكافحة التمييز

إن أحد العناصر الأساسية في أعراف وقيم حقوق الإنسان، أي في ثقافة حقوق الإنسان الأصلية هو مبدأ عدم التمييز القائم على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو مكان الولادة أو أي أساس آخر.

ثمة حوارات عامة في المنطقة الأورو-متوسطية تتعلق بقضايا التمييز/مكافحة التمييز والتي تركزت على مسألة حرية الضمير وحرية ممارسة الشعائر الدينية أو عدم ممارستها والتي تتصل بمسألة التمييز الديني؛ ومن المسائل المرتبطة بذلك، وإن تكن متعلقة بجوانب قانونية أخرى، الأسئلة المتعلقة بالتشهير بالأديان وحماية الأقليات ضد الممارسات التمييزية، في حين أصبحت القضايا المتعلقة بالحقوق الجنسية موضوعاً لنقاشات متزايدة.

إن استمرار نزعات كراهية الأجانب في المنطقة بصفة عامة هي مصدر آخر للقلق يرتبط بمسألة الممارسات التمييزية. وهذه الأمور مرتبطة بدورها بوجود تصورات خاطئة وصور نمطية حول الإسلام والعرب والتي تشكل صورة الذات في أوروبا وفي الوقت نفسه يؤدي وجود صور نمطية وتصورات خاطئة حول 'الغرب' وظيفة مماثلة في جنوب وشرق المتوسط.

ستهدف الشبكة الأوروبية-متوسطية في المستقبل إلى لعب دور في الحوارات المتعلقة بهذه المسائل، وستقوم بما يلي:

- بصفة عامة، رصد الممارسات التمييزية في المنطقة.
- رصد وضع حرية الضمير، واثارة حوار إقليمي بشأن هذا الحق ودعم الحملات في هذا المجال.
- رفع مستوى الوعي وتحفيز الحوار بشأن النزاعات العامة في مجال كراهية الأجانب والصور النمطية والصور العدائية في المنطقة
- الانهمك في حوار مع الحكومات والمؤسسات الإقليمية والحكوماتية بشأن المسائل المتعلقة بمكافحة كراهية الأجانب والاعتداءات على الأقليات
- دعم وتطوير نشاطات على المستوى الوطني تهدف إلى رفع مستوى الوعي حول أسس الممارسات التمييزية ومكافحة كراهية الأجانب
- دعم نشاطات حقوق الإنسان الذين يتعرضون لإجراءات وممارسات تمييزية.
- وبصفة عامة، التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في هذا المجال (الحركات الاجتماعية، البرلمانات، الوكالات والمؤسسات، والنقابات المهنية، الأحزاب السياسية)
- دراسة جميع النشاطات على نحو منتظم لتحديد ما إذا كانت توجد قضايا خاصة بالنوع الاجتماعي ينبغي أخذها بالاعتبار، وإدماج النوع الاجتماعي وفقاً لذلك.

سيكون الهدف العام للشبكة الأوروبية-متوسطية خلال السنوات الست المقبلة هو أن ترتقي بمكانتها كملتقى رئيسي للمنظمات غير الحكومية المعنية بمكافحة التمييز وكراهية الأجانب، وأن تصبح مصدراً إقليمياً رئيسياً للخبرات، ولرفع مستوى الوعي، وتقديم المقترحات السياسية والنشاطات بشأن القضايا الإقليمية الشاملة المتصلة بحرية الضمير، والتشهير بالأديان، وكراهية الأجانب، والصور النمطية، والممارسات التمييزية. وسيكون من الإنجازات المهمة تكريس فهم الترابط بين هذه القضايا في المنطقة.

5-2-3 حقوق المهاجرين واللاجئين

عادة ما يتم تناسي، وخصوصاً في الحوارات الأوروبية، أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي المنطقة الأكثر استقبالا للاجئين نسبة لعدد السكان في العالم. وقد أدركت الدول في السنوات الأخيرة فقط أن بلدان جنوب وشرق المتوسط ليست بلدان 'مصدرة' للمهاجرين فقط، وإنما 'مستضيفة' لهم أيضاً.

لا ينبغي وضع أوروبا وبلدان جنوب وشرق المتوسط في سلة واحدة عندما يتعلق الأمر بأنظمة الحقوق للمهاجرين واللاجئين، إذ يغلب على هذه الأنظمة الممارسة التمييزية أو أنها غير موجودة أصلاً في بلدان الجنوب. ولا يوجد في الجنوب سوى منظمات غير حكومية قليلة تتمتع بالقدرة على القيام بعمل منهجي في هذا المجال.

يبدو أن أنظمة الحماية في أوروبا تتعرض للهجوم كما تجلى ذلك بانتهيار نظام طلب اللجوء في اليونان، وممارسات الحكومة الإيطالية المتمثلة في إعادة المهاجرين واللاجئين المحتملين عبر البحر، وقانون الإعادة الأوروبي، وغير ذلك. ومن بين التطورات الأساسية في هذا المجال تزايد إضفاء الصفة الجرمية على هؤلاء المهاجرين أو طالبي اللجوء، وحتى الجهات التي تعمل على مساعدة المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين المحتاجين للمساعدة.

إن التطورات التي جرت خلال السنوات الماضية في توجهات الهجرة مقترنة بالممارسة الأوروبية المتمثلة بإقصاء قضية الهجرة واللجوء إلى خارج حدود أوروبا (كما يتجلى ذلك في تعزيز وكالة فرونتكس) يجعل من مسألة حماية المهاجرين من غير حملة الوثائق، وطالبي اللجوء، واللاجئين قضية عامة تتعلق بحقوق الإنسان في المنطقة.

إن حقيقة أن ملايين المهاجرين القاطنين في أوروبا قد حضروا إليها من جنوب وشرق المتوسط، وأنهم يمثلون مصدراً رئيسياً للدخل من العملات الصعبة لبلدانهم الأصلية، وأن 'إدماجهم' أو مجرد وجودهم أصبح قضية رئيسية في الهوية الأوروبية والسياسات الأوروبية يعني أن هذه القضية تربط المنطقة معاً على نحو وثيق.

وبالتالي يجدر القيام بعمل إقليمي بشأن السياسات الأوروبية الرامية إلى إقصاء مسألة إدارة الهجرة إلى خارج الحدود، ونقص أنظمة الحماية في الجنوب، إذ أن هذه القضايا مترابطة على نحو وثيق. وهذا يتضمن اتفاقيات إعادة الإدخال، واعتراض المهاجرين في وسط البحر أو في المناطق الحدودية في أوروبا وجنوب المتوسط وإبعادهم.

كما يجدر أيضاً دعم العمل الدرامي إلى حماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمهاجرين واللاجئين، بما في ذلك حرية الحركة.

ستقوم الشبكة الأورو-متوسطية بالبناء على إنجازاتها السابقة في هذا المجال وستعمل على تطوير عمل إقليمي بشأن قضايا الهجرة واللجوء من أجل تحقيق ما يلي:

- تعزيز العمل الشبكي ضمن المنظمات غير الحكومية في المنطقة الأورو-متوسطية التي تتعامل مع قضايا حقوق المهاجرين واللاجئين.
- دعم إقامة وتطوير منظمات غير حكومية للعمل في هذا المجال في المناطق التي لا توجد فيها مثل هذه المنظمات.
- رصد علاقات الاتحاد الأوروبي مع الشركاء في جنوب وشرق المتوسط، وخصوصاً اتفاقيات إعادة الإدخال، وإجراءات التعاون للسيطرة على الحدود، وعمل وكالة فرونتكس بما في ذلك القيام ببعثات لتقصي الحقائق حيثما يوجد نقص في المعلومات الموثوقة.
- مناصرة تغيير التشريعات والممارسات المتعلقة بحماية المهاجرين واللاجئين في منطقة جنوب وشرق المتوسط حيثما يكون ذلك ملائماً؛ ودعم وتحفيز عمل المنظمات غير الحكومية المحلية في هذا المجال من خلال التدريب.
- الانخراط في حوار مع الحكومات ومؤسسات الاتحاد الأوروبي بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والهجرة واللجوء وطلب اللجوء.
- النظر في القيام بنشاطات حماية عندما يكون اللاجئون والمهاجرون معرضين لخطر مباشر.
- وبصفة عامة، التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في هذا المجال (الحركات الاجتماعية، والبرلمانات، والوكالات والمؤسسات، والاتحادات المهنية، والأحزاب السياسية).
- النظر على نحو منهجي في جميع النشاطات لتحديد ما إذا كانت تتضمن قضايا محددة مرتبطة بالنوع الاجتماعي وإدماج منظور النوع الاجتماعي وفقاً لذلك.

سيكون الهدف العام للشبكة خلال السنوات الست المقبلة هو أن تبني على عملها السابق وأن تصبح منسفاً رئيسياً لمنظمات حقوق الإنسان المنهمكة في نشاطات معنية بحقوق المهاجرين واللاجئين والمرتبطة بتفاعل أوروبا مع بلدان جنوب وشرق المتوسط. وينبغي أن تصبح الشبكة مصدراً إقليمياً رئيسياً للخبرات، ورفع مستوى الوعي، والمقترحات السياسية في مجال حماية المهاجرين واللاجئين بحيث تصبح قادرة على التأثير على الحوارات الإقليمية بشأن القضايا المتعلقة بالهجرة في أوروبا وجنوب وشرق المتوسط. كما يتمثل الهدف في مساعدة منظمات للمجتمع المدني الناشئة في جنوب وشرق المتوسط بحيث تتمكن من العمل على حماية حقوق المهاجرين واللاجئين وأن تؤثر على الحوارات الوطنية.

3-2-6 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تظهر الأرقام الخاصة بالأداء الاقتصادي للبلدان تباينات كبيرة بين أوروبا ومنطقة جنوب وشرق المتوسط (فيما عدا إسرائيل وتركيا). ولم تتضاءل هذه التباينات نتيجة لمسيرة برشلونة، بل أن ثمة خطر بأن تتزايد هذه التباينات مع فتح أسواق جنوب وشرق المتوسط بعد إقامة منطقة السوق الحرة الأورو-متوسطية. وفي الوقت نفسه تنامت أشكال مختلفة من السخط الاجتماعي في الجنوب وفي أوروبا خلال السنوات الماضية، وكان هذا السخط من العوامل الرئيسية التي قادت إلى انطلاق ثورات واضطرابات وتظاهرات في أنحاء مختلفة من المنطقة.

لقد غدت الاقتصادات في أوروبا وبلدان جنوب/شرق المتوسط وعلى نحو متزايد مترابطة، ويوجد في كلتا المنطقتين منظمات للمجتمع المدني وحركات اجتماعية تعمل على مسائل ترتبط بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. بيد أنه لم يتبلور حتى الآن عمل مركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وبصفة عامة، نجد أن الاتحادات المهنية لا تربطها سوى روابط ضئيلة مع المنظمات غير الحكومية، وهي تواجه مشاكل في العديد من بلدان جنوب وشرق المتوسط. وكانت منظمات حقوق الإنسان في الجنوب قد تأسست تاريخياً في سياق الكفاح من أجل الحقوق السياسية والمدنية، وليس سياق الدفاع عن قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في حين أن المنظمات غير الحكومية في الشمال والمعنية بقضايا اقتصادية واجتماعية في جنوب وشرق المتوسط تعمل وفقاً لمنهج إنمائي، وقد عمدت مؤخراً فقط إلى إدماج منظور حقوقي في عملها. علاوة على ذلك، ثمة جهات أوروبية فاعلة مهمة في مجال التنمية هي منظمات مانحة، وهي تنهك في علاقات غير متناظرة مع الجنوب على الرغم من الجهود التي بذلت من أجل إقامة شراكات متكافئة.

لقد أدمجت الشبكة الأورو-متوسطية منذ عدة سنوات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في برنامج عملها، ولكنها لم تنجح في التحرك فيما يتجاوز النشاطات المرتبطة بمناسبات خاصة في هذا المجال. ونظراً لأهمية هذه القضية، والتي ترتبط أيضاً بمسائل الفساد، بما في ذلك تأثيرها على الأوضاع السياسية في المنطقة، يجدر بالشبكة أن تنظر إلى هذا الميدان كأحد أولويات عملها.

ستقوم الشبكة الأورو-متوسطية بما يلي:

- تعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وبين الشركاء المتوسطيين وإجراء أبحاث بشأن هذه العلاقات وتحديد أطرها، بما في ذلك القطاع الخاص، وتحفيز حوار حول تأثير هذه العلاقات على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية – بما في ذلك التأثير على توجهات الهجرة
- تحفيز العمل المحلي في مجال حقوق الإنسان المعني بالعلاقة بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات وبين تمتع المواطنين بالحقوق. وتوفير الموارد لنشاطات حقوق الإنسان المعنية بهذا المجال.
- اقتراح استراتيجية لنشاطات المناصرة إزاء الاتحاد الأوروبي والحكومات الوطنية تهدف إلى إدماج النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحمايتها في سياساتها.
- وبصفة عامة، التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في هذا المجال (الحركات الاجتماعية، البرلمانات، والوكالات والمؤسسات، والاتحادات المهنية، والأحزاب السياسية).

- النظر على نحو منهجي في جميع النشاطات لتحديد ما إذا كانت تتضمن قضايا محددة مرتبطة بالنوع الاجتماعي وإدماج منظور النوع الاجتماعي بناء على ذلك.

سيكون الهدف العام للشبكة خلال السنوات الست المقبلة هو إطلاق وتطوير موقع إقليمي لمنظمات حقوق الإنسان المعنية بمسألة تأثير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الواقع المعاش. وبهذا الصدد، ينبغي أن تصبح الشبكة مصدراً إقليمياً رئيسياً للخبرات، ورفع مستوى الوعي، والمقترحات السياسية، إضافة إلى دعم نشاطات حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية العاملة في هذا الميدان.

3-3 المقاربات القطرية

كما ذكرنا أعلاه، ستواصل الشبكة الأورو-متوسطية عملها الإقليمي بينما تستجيب في الوقت نفسه إلى التحديات عبر زيادة انهماكها المنهجي في العمل على المستوى القطري، والعمل أيضاً على العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وكل بلد من البلدان الشريكة.

سيكون الهدف الأساسي توفير دعم لأعضاء الشبكة في جنوب وشرق المتوسط دون تكرار عملهم – استناداً إلى جملة من الأمور، من بينها الخبرات السابقة في العمل مع إسرائيل وفلسطين والجزائر وسوريا وتونس. وفي الوقت نفسه ستظل الشبكة جاهزة للانهماك في دعم منهجي لأعضائها في أوروبا إذا (وعندما) ساء وضع حقوق الإنسان إلى درجة كبيرة.

ستقوم الشبكة الأورو-متوسطية بدعم الأعضاء الذين يعيشون في بلدان يعاني فيها المجتمع المدني من سيطرة مشددة من قبل الأنظمة الاستبدادية وقوات الأمن، والذين يعيشون في مناطق نزاعات أو يعيشون تحت الاحتلال، والأعضاء الذين يعيشون في بلدان يتمتع فيها المجتمع المدني بمساحة للمناورة مع وجود خطوط حمراء على التمتع بالحريات العامة، وكذلك الذين يعيشون في بلدان تشهد عمليات شعبية أوسع للانتقال نحو الديمقراطية. كما ستدعم الشبكة منظمات حقوق النساء في كفاحها للنهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق النساء خلال المراحل الانتقالية السياسية والتي تسود فيها الأنظمة الأبوية، وحيث تكون البيئة الاجتماعية والسياسية معادية لحقوق النساء، وحيث يكون التمييز والعنف القائمان على النوع الاجتماعي منتشرين.

وستعمل الشبكة الأورو-متوسطية بصفة ملموسة على ترتيب أولوياتها وسترکز النشاطات والرصد والتنسيق على اختصاصاتها الأساسية في العمل الشبكي وعلى المجالات الخمسة التي ستختص بها على المستوى الإقليمي.

3-3-1 فيما يتعلق بالبلدان التي يتعرض فيها المدافعون عن حقوق الإنسان، رجالاً ونساءً، لأخطار كبيرة، ستقوم الشبكة الأورو-متوسطية بما يلي:

- مراقبة الأوضاع في كل بلد من البلدان المعنية ضمن تعاون وثيق مع المنظمات الأعضاء في الشبكة
- تأسيس عمل تضامني مع المدافعين عن حقوق الإنسان، بالتنسيق مع المنظمات الأعضاء في الشبكة، من أجل تقليص عزلتهم وتيسير وصولهم إلى جماعات المجتمع المدني/الجماعات المهنية والمنظمات الأوروبية والدولية الأخرى المعنية بحقوق الإنسان.
- دعم جهود المناصرة والدعوة الوطنية التي يقوم بها الأعضاء، وبناء على طلبهم.
- القيام بنشاطات لبناء القدرات، وإرسال وفود عند انعقاد محاكمات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وبعثات تضامن أو تقصي حقائق عندما تدعو الحاجة.
- حشد جماعات المجتمع المدني الأوروبية للحصول على دعمها
- تيسير عقد الاجتماعات مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد وآليات الأمم المتحدة.
- تعزيز إدماج النوع الاجتماعي بوصفه جزءاً أصيلاً من العمل في مجال حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية

وستعمل الشبكة الأورو-متوسطية لتحقيق هذه الأهداف خلال السنوات الست المقبلة ومن أجل تزويد أعضائها، والمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان في تلك البلدان بأكبر قدر ممكن من الحماية ولمساعدتهم على تطوير فضاءات لممارسة حقهم في حرية التعبير وحرية التنظيم والتجمع وحرية الحركة ولتعزيز مبادئ الديمقراطية. وستدعم الشبكة نشطاء حقوق الإنسان في الدفع بحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية لوضعها في صميم عمل الحركات الاجتماعية.

3-3-2 فيما يتعلق بالبلدان المنهمكة في عمليات انتقالية تشاركية أوسع نحو الديمقراطية أو عمليات إصلاح مؤسسية وقانونية أخرى

سنقوم الشبكة الأورو-متوسطية بما يلي:

- مراقبة الأوضاع في كل من البلدان المعنية وذلك ضمن تعاون وثيق مع المنظمات الأعضاء ومن ثم التعامل مع القضايا التي يتطلب العمل المحلي توسيع العمل بشأنها.
- دعم جهود المناصرة المحلية التي يقوم بها الأعضاء، وبناء على طلبهم.
- تقديم المعارف والخبرات المكتسبة من عمل الشبكة في القضايا المختلفة (من خلال البعثات الميدانية، والندوات، إلخ)
- العمل كحلقة وصل بين فئات المجتمع المحلي على الصعيدين المحلي والإقليمي بما في ذلك مع نشطاء في بلدان تمر بتغييرات مشابهة، وذلك بالتعاون مع المنظمات الأعضاء في الشبكة.
- توفير إمكانية الوصول إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وآليات الأمم المتحدة عندما تطلب حاجة لتوسيع جهود المناصرة والدعوة المحلية أو عند الحاجة إلى إضافة بُعد دولي للعمل المحلي.

سيكون الهدف العام خلال السنوات الست المقبلة هو المساهمة في تعزيز عمل المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان والارتقاء به بشأن النشاطات المتصلة برصد حقوق الإنسان، وتقديم مقترحات وتوصيات سياسية بشأن الإصلاح في تلك البلدان. وستساهم الشبكة الأورو-متوسطية في الدفع بنشطاء حقوق الإنسان إلى طليعة الحوارات الإصلاحية الوطنية بشأن الحكم والإصلاح والهادفة إلى تجذير حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وعدم التمييز.

3-3-3 سيتضمن عمل الشبكة الأورو-متوسطية جزءاً ثالثاً سيعنى بتطوير النشاطات التي تستهدف أوضاع النزاعات، واحترام القانون الإنساني الدولي، كما ورد في القسم 2-3-2. وإضافة إلى المبادرات المذكورة أعلاه، ستقوم الشبكة الأورو-متوسطية بما يلي:

- دعم عمل الأعضاء على المستوى الوطني والقطري ضمن الموضوعات التي تلتقي مع أولويات الشبكة الأورو-متوسطية

القسم الرابع: منهج العمل ودعم الأعضاء

كما ورد أعلاه، تتمثل مهمة الشبكة الأورو-متوسطية في تعزيز ودعم حقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية ضمن ولايتها الإقليمية من خلال العمل الشبكي للمجتمع المدني وتعاونها. إن الشبكة الأورو-متوسطية تسعى إلى تطوير وتعزيز الشراكات بين المنظمات غير الحكومية في المنطقة الأورو-متوسطية، ونشر قيم حقوق الإنسان، وتنمية القدرات في هذا المجال.

وضمن هذا المسعى، اختارت الشبكة استخدام عدد من مناهج العمل المترابطة. أي مجموعات العمل؛ وبناء القدرات؛ ونشاطات المناصرة؛ والاتصال؛ والشراكات. وستوفر الصفحات التالية مخططاً عاماً لهذه المنهجيات.

4-1 مجموعات العمل

يكن العمل الشبكي وسيظل في صلب عمل الشبكة الأورو-متوسطية وهويتها، والهادف إلى تعزيز قدرات الأعضاء للعمل والتفاعل في سياق المنطقة. وتعتبر إمكانية الشبكة على جمع المدافعين عن حقوق الإنسان من مختلف فئات المنطقة الأورو-متوسطية – من المغرب والمشرق وأوروبا – أحد مكامن قوتها الرئيسية وأحد عناصر القيمة المضافة التي تجلبها.

فالعمل الشبكي هو وسيلة ملائمة لنقل المعارف والخبرات بين منظمة عضوة وأخرى، ولتطوير المواقف المشتركة، والشرارات والمبادرات الجديدة.

وتتمثل إحدى طرق تطوير العمل الشبكي في جمع المدافعين عن حقوق الإنسان من كافة أرجاء المنطقة لتكوين مجموعات عمل، وهو منهج عمل أسست فيه الشبكة سجلاً موثقاً. وتظهر الخبرة السابقة أن مجموعات العمل يمكنها عند قيامها بوظيفتها على أفضل نحو أن تحسن التفاهم الثقافي والتعاون بين شمال المتوسط وشرقه وجنوبه؛ وتطوير قدرات المشاركين فيها للعمل في مجال حقوق الإنسان من خلال تبادل الخبرات؛ وتوفير شركاء جدد وعلاقات جديدة؛ وتحسين قدرة الأعضاء في التعاطي مع السياق الإقليمي، بما في ذلك فيما يتعلق بالهيئات الحكومية؛ وتحسين شعور المشاركين بملكية الشبكة الأورو-متوسطية.

واستناداً إلى فكرة مجموعات العمل والخبرة التي انبثقت عنها، ستقوم الشبكة الأورو-متوسطية بتطوير أشكال مختلفة من التفاعل بين الأعضاء.

سكنون مجموعات العمل الإقليمية في صميم العمل الإقليمي المواضيعي للشبكة. ويتمثل الهدف الرئيسي هنا في تناول الشواغل الإقليمية للأعضاء والشركاء من عدد أكبر من البلدان. وتهدف الشبكة الأورو-متوسطية إلى تأسيس/تطوير عدد من مجموعات العمل الإقليمية تعنى بالموضوعات الموضحة أعلاه.

وعلى المستوى القطري، سيتم تكيف أسلوب مجموعات العمل لسياقات محددة لكل بلد. وفيما يتعلق بالبلدان التي يعاني فيها المدافعون عن حقوق الإنسان من مخاطر كبيرة، وفي البلدان التي تتواصل فيها النزاعات والحروب، ستسعى الشبكة الأورو-متوسطية للعمل مع مجموعات تضامن تتألف من أعضاء وشركاء يضاف إليهم أعضاء من الشبكة وشركاء من خارج البلد المعني.

وفي الأوضاع التي يتمتع فيها المدافعون عن حقوق الإنسان بمجال أوسع لعملهم على المستوى الوطني والدولي، فسيتم الاتفاق مع الأعضاء والشركاء المحليين بشأن الأشكال المحددة لتدخلات الشبكة الأورو-متوسطية. وقد يكون أحد الخيارات المطروحة أن تقدم الشبكة حلقة تواصل، أي اجتماعات وحلقات عمل يمكن من خلالها للمدافعين المحليين عن حقوق الإنسان والأعضاء والشركاء المحليين أن يلتقوا ويتفاعلوا مع أعضاء وشركاء الشبكة من خارج البلد المعني.

سكنون مجموعات العمل الإقليمية، ومجموعات التضامن، وحلقات التواصل، مواقع مهمة لتطوير سياسات ومبادرات الشبكة. كما يمكن أن تكون مواقع لتطوير الحملات الإقليمية واقتراح مبادرات بناء القدرات وغير ذلك من النشاطات. وستهدف الشبكة الأورو-متوسطية إلى تزويد تلك المجموعات بالموارد اللازمة لتمكينها من تنفيذ بعثات تضامن، وبعثات مراقبة المحاكمات، وإجراء الأبحاث ونشر التقارير، ونشاطات الدعوة والمناصرة، وتلقي التدريب المتخصص.

وسيكون أحد الأمور التي تعالجها مجموعات العمل هو قيامها على نحو منتظم بدراسة أية قضايا محددة مرتبطة بالنوع الاجتماعي وإدماج النوع الاجتماعي وفقاً لذلك، وذلك قبل تحديد أطر أي نشاط وتنفيذه. وستسعى إلى ضمان المساواة بين الجنسين في البعثات الميدانية والاجتماعات. كما ستسعى الشبكة إلى ضمان تمثيل نشطاء حقوق الإنسان الشباب في نشاطاتها.

وكون أحد المهام الرئيسية لمجموعات العمل ستكون إعداد السياسات والقيام بنشاطات دعوة ومناصرة وتوفير سياق للدعم المتبادل، فسيتم اختيار المشاركين وفقاً لمعايير تتضمن تمتعهم بالمعارف الضرورية والخبرات من أجل الإضافة لقدرات المجموعات، كما سيتم اختيارهم وفقاً لتطابق نشاطات المجموعات مع أولويات المنظمات الأعضاء. وستسعى الشبكة إلى اجتذاب منظمات من غير الأعضاء

عندما تدعو الحاجة، وذلك لضمان أن المشاركين في مجموعات العمل، وفي الشبكة الأورو-متوسطة عموماً، سيستفيدون من وجود تشكيلة قوية لمجموعات العمل.

2-4 نشاطات بناء القدرات للشبكة الأورو-متوسطة

تمثل مجموعات العمل بحد ذاتها موقعاً لبناء القدرات، وستوفر النشاطات المقترحة أعلاه للشبكة الأورو-متوسطة والمنظمات الأعضاء فيها عدداً من المزايا تمكنها من التأثير على السياسات ورفع مستوى الوعي بشأن مشاكل حقوق الإنسان والمشاكل التي تعترض تحقيق الديمقراطية في المنطقة، كما ستؤدي إلى تعزيز العمل الشبكي والتعاون بين فئات المجتمع المدني، وبناء قدرة المجتمع المدني، وحماية أعضاء الشبكة من الأخطار. إلا أن هذه المقترحات لا تغطي على نحو كامل الاحتياجات التي أعرب عنها الأعضاء بشأن بناء القدرات.

لقد كشف الاستبيان الذي تم توزيعه على أعضاء الشبكة الأورو-متوسطة في عام 2010 لغرض إعداد الاستراتيجية، عن وجود حاجة إلى تلقي تدريبات بشأن طائفة من القضايا، وهي قضايا تتمتع الشبكة الأورو-متوسطة بمؤهلات جيدة للتصدي لها، ومنها: أ) المناصرة والدعوة إزاء مؤسسات الاتحاد الأوروبي؛ ب) المعرفة بشأن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات؛ ج) إدماج النوع الاجتماعي؛ د) التشريعات والسياسات الخاصة بالهجرة واللجوء؛ هـ) التعليم في مجال حقوق الإنسان؛ و) المعرفة بشأن المنطقة الأورو-متوسطة.

وتبعاً لذلك، ستقوم الشبكة الأورو-متوسطة بتطوير نشاطات لبناء القدرات – مثلاً، تقديم نماذج/خبرات تدريبية لأعضائها بشأن القضايا المذكورة أعلاه.⁴ وستعقد هذه الدورات على المستوى الإقليمي والوطني، وستستهدف التدريبات بصفة خاصة المنظمات التي تحتاج مزيداً من المعرفة أو الارتقاء العام بقدراتها إزاء مواضيع محددة. ولن تقتصر التدريبات على أن تكون مناسبة للتعليم التفاعلي، ولكنها ستشكل أيضاً فرصة للعمل الشبكي. ويمكن أن تنشأ قضايا جديدة من عمل الشبكة الأورو-متوسطة على الصعيدين القطري والإقليمي مع مرور الوقت (على سبيل المثال العمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على الإصلاحات التشريعية والقضائية). كما قد يتم تنظيم تدريبات محددة تستهدف الشباب الناشطين في مجال حقوق الإنسان.

3-4 نشاطات الدعوة والمناصرة

ستعمل الشبكة الأورو-متوسطة من خلال نشاطاتها الإقليمية والوطنية على دعم الأعضاء في الجهود التي يقومون بها في مجال المناصرة والدعوة على المستويين الإقليمي والقطري.

وكون الشبكة مؤلفة من منظمات في المنطقة الأورو-متوسطة، فإن هدفها الرئيسي في مجال الدعوة والمناصرة هو ضمان أن سياسات الشبكة وأعضائها وما يصدر عنه من توصيات يتم إدماجها في سياسات وممارسات مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة في منطقة جنوب وشرق المتوسط.

لقد خيب الاتحاد الأوروبي آمال نشطاء حقوق الإنسان من نواحي عديدة بسبب ضعف سياسته الخارجية ونقص المبادرات الاستباقية بشأن حقوق الإنسان. بيد أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يظلون أحد أهم اللاعبين الدوليين في مجال السياسة الخارجية. وكون الاتحاد الأوروبي يظل ملتزماً بحقوق الإنسان في معاهداته فإنه يتضمن حلفاء محتملين ضمن الجهات الفاعلة فيه.

⁴ قد توفر الشبكة الأورو-متوسطة دعماً لبناء قدرات أعضائها في مجالات أخرى حسب الاحتياجات التي يتم تحديدها.

لقد أصبحت الشبكة الأوروبية معروفة وتتمتع باحترام بسبب عملها مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وبسبب القيمة المضافة التي تجلبها للعمل المعني بحقوق الإنسان. وتؤكد على هذا الأمر الإجابات التي تلقتها الشبكة على الاستبيان الذي وزعته بخصوص الاستراتيجية الجديدة.

وبالتالي، ستواصل الشبكة الأوروبي-متوسطة متابعة الأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان في إطار التعاون للاتحاد الأوروبي وسياساته، وخصوصاً سياسة الجوار الأوروبية وستعمل على تعزيز عملها المتعلق بالعلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه في جنوب وشرق المتوسط.

بيد أن الخبرة تظهر أن الاتحاد الأوروبي بعد معاهدة لشبونة يظل لاعباً ضعيفاً وعادة ما يعاني من الانقسام في مجال السياسة الخارجية، كما يتسم الاتحاد ببيروقراطية شديدة مما يجعل من الصعب عليه الاستجابة بصفة فاعلة فيما يتعلق بالبلدان خارج الاتحاد الأوروبي. إن العديد من العلاقات الثنائية بين البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب وشرق المتوسط هي بأهمية العلاقات مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي عندما يتعلق الأمر بقضايا مثل نظام الدعم والمهاجرين والتجارة والمساعدات الإنمائية، وجميعها مسائل تؤثر على الحياة اليومية للمواطنين. ولذلك ستعتمد الشبكة الأوروبي-متوسطة بصفة متزايدة إلى إيلاء الاهتمام لنشاطات الدعوة والمناصرة أزاء العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد بدلاً من القيام بهذه النشاطات في بروكسل، وستقوم بتحفيز نشاطات المناصرة للمنظمات الأعضاء في هذا المجال.

وبسبب التغييرات التي جرت في المنطقة، ومع ازدياد تركيز الشبكة على العمل القطري، سيستأثر نشاط المناصرة والدعوة إزاء حكومات الجنوب بجزء متزايد من نشاطات المناصرة التي تقوم بها الشبكة.

وأخيراً، من أجل تعزيز نشاطات المناصرة والدعوة، ستبحث الشبكة الأوروبي-متوسطة في وسائل جديدة للمناصرة، وستعمل على تطوير نشاطات ضمن منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة من حيث أنها ستتابع على نحو منهجي البرنامج الزمني لأعمال الأمم المتحدة لغرض تحديد الفرص ذات الصلة من أجل: (1) تعزيز نشاطات للشبكة على المستوى الوطني؛ و (2) التأثير على علاقات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مع الشركاء المتوسطيين. وباختصار سيتم الحكم على أهمية نشاطات المناصرة والدعوة التي تجري في جنيف من خلال تحديد ما إذا كان هذا العمل يعزز جهود المناصرة التي تبذلها الشبكة الأوروبي-متوسطة بشأن قضايا حقوق الإنسان.

4-4 الاتصال

يتمثل الهدف العام لنشاطات الاتصال الخارجي لدى الشبكة الأوروبي-متوسطة في إيصال المعلومات والتعبير عنها بشأن النشاطات والشواغل التي تخص الشبكة الأوروبي-متوسطة وأعضاءها إلى جميع الأعضاء ووسائل الإعلام ذات الصلة وإلى صانعي القرارات وجماعات المجتمع المدني.

لقد أعرب الأعضاء منذ وقت طويل عن رغبتهم في تعزيز التواصل الخارجي لدى الشبكة الأوروبي-متوسطة. ومن شأن نشاطات الدعوة والمناصرة التي تقوم بها الشبكة أن تستفيد من القيام بجهود موازية إزاء الصحف الأوروبية والعربية. وينبغي زيادة التعريف بنشاطات الشبكة ضمن الجمهور العام. وبهذا الخصوص، من الضروري بناء جوانب الاتصال في جميع نشاطات الشبكة، بما في ذلك النشاطات التي تستهدف صانعي القرارات.

ومن أجل ضمان هذا الإدماج، ستعمل الشبكة الأوروبي-متوسطة على زيادة عدد موظفي الاتصال وستدمج الجوانب المتعلقة بالاتصال الخارجي في عملها في جميع مراحل التخطيط للنشاطات، وستسعى بالتالي إلى ضمان أكبر ظهور ممكن للشبكة وأعضائها.

ستحافظ الشبكة الأوروبي-متوسطة على موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت وستعمل على تطويره، بما في ذلك الشبكات الاجتماعية والوسائل السمعية والبصرية؛ وستواصل إصدار نشرات معلوماتية منتظمة، والإعلان عن النشاطات والتقارير والبيانات الصحفية والتصريحات التي تصدر عن الشبكة وأعضائها. وستعمل على تعزيز التواصل مع منظمات المجتمع المدني بشأن نشاطات الشبكة عبر

تزويدهم بإجازات إخبارية على نحو منتظم، كما سترسل هذه الإجازات إلى جهات أخرى مهتمة بنشاطات الشبكة. وستوفر الشبكة دعماً للحملات التي يقرر الأعضاء الشروع بها.

أخيراً، ستعمل الشبكة الأوروبي-متوسطة على تعزيز اتصالاتها الداخلية بغية ضمان إبلاغ الأعضاء بأحدث المستجدات بشأن نشاطات بعضهم ونشاطات الأمانة العامة واللجنة التنفيذية. وسيتم تحقيق هذا الأمر من خلال تضمين جوانب الاتصال الداخلي في جميع مراحل تخطيط النشاطات، وكذلك عبر توزيع نشرات إخبارية داخلية تغطي نشاطات الشبكة وأعضائها.

ومن أجل ضمان الاتصالات المحدثة وذات الصلة، سيتم تطوير وثيقة منفصلة لإستراتيجية التواصل، وذلك خلال الفترة 2012-2013.

5-4 الأعضاء والشراكات

يتمثل الهدف العام للشبكة من تطوير الشراكات في المساهمة في دعم فعالية الشبكات والمنابر والتحالفات الفعالة لجماعات المجتمع المدني القائمة على قيم حقوق الإنسان والتي يمكنها التأثير على نحو إيجابي على الوضع في المنطقة الأوروبي-متوسطة.

وكما أشرنا أعلاه، ستظل الشبكة الأوروبي-متوسطة منهمكة على نحو منهجي مع الشركاء على جميع مستويات نشاطاتها، وستعمل بصفة مضطربة على إشراك جهات من غير الأعضاء في مجموعات العمل (مجموعات التضامن، حلاقات الوصل، ومجموعات العمل الإقليمية) حيث تكون هناك حاجة للقيمة المضافة التي يمكن أن يحققوها.

ستواصل الشبكة الأوروبي-متوسطة السعي لإقامة تحالف مع المنظمات غير الحكومية الدولية، والجمعيات الإنمائية والمعنية بالبيئة داخل المنطقة وخارجها، والمنتديات الاجتماعية، والجمعيات السياسية والدينية، حيثما يكون ذلك ملائماً.

إضافة إلى ذلك، ستواصل المشاورات الرسمية وغير الرسمية مع الأعضاء المؤازرين، والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس ووتش والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية لمناهضة التعذيب. كما ستسعى لإقامة تعاون وثيق مع المؤسسة الأوروبي-متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان.

وعندما تعقد الشبكة اجتماعات/نشاطات في المنطقة، ستواصل دعوة جماعات المجتمع المدني الأخرى والأحزاب السياسية وغيرها للمشاركة في مثل هذه النشاطات.

ستسعى الشبكة الأوروبي-متوسطة إلى استقدام أعضاء جدد، وخصوصاً منظمات معنية بالقضايا ذات الأولوية لدى الشبكة. كما ستولي الشبكة اهتماماً خاصاً لاجتذاب أعضاء من البلدان التي يتسم تمثيل الشبكة فيها بالضعف أو التي لا يوجد منها أعضاء في الشبكة. أخيراً، ستسعى الشبكة إلى المشاركة في مبادرات يقودها النشاط الشباب في مجال حقوق الإنسان.

ستواصل الشبكة عملية اجتذاب المنظمات المعنية بحقوق النساء كأعضاء منتظمين في الشبكة بهدف أن يكون لدى الشبكة منظمة عضوة واحدة على الأقل من كل بلد وستعنى الشبكة بحقوق النساء والمساواة بين الجنسين، وذلك بوصف هذا الأمر من أولويات الشبكة.

6-4 الإدارة

ستسعى الشبكة الأوروبي-متوسطة إلى التحقق من أن الهيكل التنظيمي للأمانة العامة مناسب لتنفيذ الاستراتيجية بالطريقة الأكثر شفافية وفعالية وكفاءة. وستخصص الموارد الضرورية لتمكينها من إعادة هيكلة الأمانة العامة عندما تدعو الحاجة.

ستستند الشبكة الأوروبي-متوسطة في نشاطاتها إلى أمانة عامة وموظفين يتميزون بالفعالية والمهنية والحساسية نحو الحوار عبر الثقافي، وإدماج النوع الاجتماعي، والبيئة التي يعمل الأعضاء ضمنها. وسيقوم الموظفون بتنفيذ برامج الشبكة استناداً إلى خطط عمل متتابعة زمنياً،

وتحديد مهمات لكل موظف، ووضع قواعد للرواتب والموظفين تتماشى مع اتفاقيات العمل الدولية. علاوة على ذلك، سيتم تنظيم ظروف العمل وفقاً لتشريعات العمل ذات الصلة في البلد الذي يقطن فيه الموظف والاتفاقيات ذات الصلة بين صاحب العمل والنقابات المهنية المعنية.

7-4 التقييم

تؤمن الشبكة الأورو-متوسطة بأن من المهم تقييم نشاطاتها من أجل التعلم من خبراتها. وفي هذا الإطار، ستواصل الشبكة إدماج استخدام مؤشرات موضوعية ومحددة للإنجاز في عملها على المدى القصير والمتوسط وتقييم نشاطاتها الرئيسية. وستكون الجمعية العامة التي ستعقد في عام 2015 فرصة جيدة لإجراء تقييم نصف المدة للاستراتيجية.

8-4 جمع التمويل

- تظل الشبكة الأورو-متوسطة في عملية دائمة لتحديد وتنويع مصادر التمويل من أجل دعم النشاطات الواردة أعلاه.
- وستستند نشاطات جمع التمويل إلى المبادئ والأهداف التالية:
- تقبل الشبكة الأورو-متوسطة التمويل من المانحين الحكوميين ومن القطاع الخاص عندما يدعمون نشاطات تقع ضمن إطار اهتمام الشبكة وخططها الاستراتيجية وبرنامج عملها، وفقط في حالة احترام حق الشبكة بالتعبير الحر عن رأيها وسياساتها؛ وبحيث لا يفرض المانحون أية شروط سياسية على الشبكة.
- تهدف الشبكة الأورو-متوسطة إلى أن تصل إلى وضع مالي بحيث لا يكون أحد الممولين يدعم أكثر من ثلث النشاطات الكلية للشبكة؛
- تهدف الشبكة الأورو-متوسطة إلى تطوير صندوق احتياطي، عندما يقبل المانحون بهذا الأمر، يمكن استخدامه أثناء الفترات الانتقالية عندما تنسحب مصادر التمويل.

المرفق أ: تاريخ الشبكة الأوروبي-متوسطية وهياكلها

أ-1 تاريخ موجز للشبكة

تم تأسيس الشبكة الأوروبي-متوسطية لحقوق الإنسان كاستجابة من المجتمع المدني على إعلان برشلونة، والمسيرة التي استلقتها، والأجندة التي وضعتها، دشّن الشراكة الأوروبي-متوسطية التي تضم بلدان من الاتحاد الأوروبي (15 في ذلك الوقت)، والمفوضية الأوروبية، و12 دولة شريكة من جنوب البحر الأبيض المتوسط (ويبلغ عدد البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة حاليا 43 بلدا).

عقد الاجتماع التأسيسي للشبكة في المركز الدنماركي لحقوق الإنسان¹ في كوبنهاغن في كانون الثاني/يناير 1997 وبمشاركة من مجموعة من نشطاء حقوق الإنسان من شمال المتوسط وجنوبه من المهتمين بمجال حقوق الإنسان قبل إطلاق إعلان برشلونة. واعتبروا أن الإطار الذي نشأ عن اتفاقية برشلونة يمثل سيقا مفيدا للعمل في مجال حقوق الإنسان، أي أنه يمثل سيقا يجمعهم لتعزيز المبادئ الدولية لحقوق الإنسان وحمايتها وتعزيز وتطوير قيم التعاون والحوار عبر الثقافات وعبر الحدود الاجتماعية والاقتصادية.

وشعر المشاركون في تأسيس الشبكة أن تأسيسها سيحسن إلى حد كبير العمل المعني بحقوق الإنسان ضمن مسيرة برشلونة وسيجمع المنظمات غير الحكومية في علاقات مفيدة لجميع الأطراف في جميع أنحاء المنطقة.

عقد اجتماع الجمعية العامة الأول والذي شهد أول انتخابات في الشبكة في كوبنهاغن² في كانون الأول/ديسمبر 1997 وشارك فيه ممثلون عن 49 منظمة من المنطقة الأوروبي-متوسطية. وانتخبت الجمعية العامة لجنة تنفيذية، وأقرت النظام الأساسي وخطة عمل وضعت في مقدمة أولوياتها مواضيع حرية التعبير وحرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات وحقوق المهاجرين واللجئين وطالبي اللجوء.

وفي عام 1999، شاركت الشبكة في تنظيم المنتدى المدني الأوروبي-متوسطي المعني بحقوق الإنسان والمجتمع المدني، والذي عقد في شتوتغارت في سياق الاجتماع الوزاري للشراكة الأوروبي-متوسطية. وقد مثل هذا الاجتماع اختراقا للشبكة إذ شكل لها فرصة لتكريس نفسها ضمن مجتمع المعنيين بحقوق الإنسان في المنطقة الأوروبي-متوسطية، وفي مقدمة الجهات الساعية للنهوض بأجندة حقوق الإنسان في سياق مسيرة برشلونة.

وفي بدايات عام 2000، حصلت الشبكة الأوروبي-متوسطية على عقد تمويل مهم من الاتحاد الأوروبي، وجرى حينها اجتماع الجمعية العامة الرابع في مرسيليا، حيث تم إقرار خطة عمل جديدة وضعت ضمن الأولويات افتتاح مكتب للشبكة في بروكسل، وتطوير الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، وتعزيز المنتدى المدني الأوروبي-متوسطي.

إضافة إلى ذلك، تم إيلاء أولوية للعمل الإقليمي والمعني بمواضيع محددة، وهي: حرية التعبير وحرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات، والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ وحقوق النساء؛ والعدالة؛ وحقوق اللاجئين وحقوق تقرير المصير؛ وحقوق المهاجرين وطالبي اللجوء، والتربية في مجال حقوق الإنسان؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

¹ المركز الدنماركي لحقوق الإنسان، وقد أصبح اسمه المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان. وكان المؤسسون هم مورتين كجروم وسعيد السلامي. المشاركون هم ممثلون للمنظمات التالية: المعهد العربي لحقوق الإنسان؛ المركز الدنماركي لحقوق الإنسان؛ المجلس الهولندي للاجئين؛ المنظمة المصرية لحقوق الإنسان؛ المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين؛ المعهد الأوروبي-متوسطي للاجئين وطالبي اللجوء؛ الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان؛ اللجنة اليونانية للتضامن الدولي الديمقراطي؛ منظمة الحق؛ لجنة هلسنكي الإيطالية للمراقبة؛ مركز حقوق الإنسان في جامعة أسكس؛ المنظمة المغربية لحقوق الإنسان؛ عبو إخديم؛ سائدة الكيلاني؛ سعد جبار.

² بدعم مالي من الوكالة الدنماركية للتعاون التنموي (DANIDA).

عقد اجتماع الجمعية العامة السابع للشبكة في مدريد في 12-14 أيار/مايو 2006، وأقر أعضاء الشبكة أول خطة استراتيجية حقيقية، وتم تحديثها أثناء اجتماع الجمعية العامة الثامن الذي عقد في برشلونة في 12-14 كانون الأول/ديسمبر 2008. وتطلق الاستراتيجية الحالية من الاستراتيجية السابقة والتقييم الذي جرى لها.

وحاليا، نجحت الشبكة في تحقيق مصداقية واسعة ضمن المجتمع المدني في المنطقة ومع ممثلي الهيئات الحكومية والحكومية. وأسست لنفسها وضعا قويا إزاء مؤسسات الاتحاد الأوروبي وظلت تؤثر على السياسات المعنية بحقوق الإنسان على المستوى الإقليمي.³

2-أ أعضاء الشبكة الأوروبي-متوسطة

لقد نمت الشبكة الأوروبي-متوسطة نموا كبيرا منذ تأسيسها. وتتألف حاليا من 88 عضوا يتوزعون على 30 بلدا⁴، ويمثلون طيفا متنوعا من منظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسائية والمنظمات المعنية بالمهاجرين، ومجالس اللاجئين ومؤسسات حقوق الإنسان، ومراكز الأبحاث، وأفراد. ويمثل هذا التنوع في المنظورات والاهتمامات أحد الجوانب الرئيسية للقيمة المضافة للشبكة. حاليا، ينقسم أعضاء الشبكة إلى فئتين⁵:

1. الأعضاء المنتظمون – ويعملون على المستوى المحلي أو الإقليمي في بلدان الشراكة الأوروبي-متوسطة. ويبلغ عدد الأعضاء المنتظمين ما يقارب من 3/4 مجموع الأعضاء؛
 2. الأعضاء المؤازرون – ويعملون في بلدان خارج المنطقة الأوروبي-متوسطة أو من المنظمات الدولية، أو من المنظمات التي لا تتطابق أهدافها تماما مع أهداف الشبكة الأوروبي-متوسطة. ويشارك الأعضاء المؤازرون باجتماعات الجمعية العامة ولكنهم لا يتمتعون بالحق بالتصويت. ويبلغ عدد الأعضاء المؤازرين ما يقارب 1/7 من مجموع الأعضاء.
- ويتم ضم المنظمات إلى عضوية الشبكة عبر إجراءات تقديم طلب رسمية. وتتشاور اللجنة التنفيذية مع الأعضاء قبل أن ترفع توصية إلى الجمعية العامة التي تصادق بدورها على العضوية الجديدة.
- ومن أجل التأهل للعضوية، يجب على المنظمات أن تكون ناشطة في قضايا حقوق الإنسان المتصلة بالمنطقة. وينبغي عليها أن تكون غير حزبية ومستقلة عن السلطات الحكومية.

وتولي الشبكة أهمية وقيمة كبيرتين للتوازن الجغرافي داخل الشبكة

3-أ هيكل الشبكة الأوروبي-متوسطة وهيئاتها

تهدف هيئات الشبكة الأوروبي-متوسطة إلى تعزيز الديمقراطية في صناعة القرارات، والشفافية والمشاركة والشراكة ضمن الشبكة.

- **الجمعية العامة**، وتلقت كل ثلاث سنوات – وهي تقر النظام الأساسي وتوافق عليه وعلى سياسات الشبكة وبرامج العمل الممتدة لعدة سنوات، والميزانيات والتقارير المالية.

³ وقد تمت الإشارة إلى هذا الأمر في التقييمات التي جرت للشبكة الأوروبي-متوسطة. ثمة طائفة من الوثائق بهذا الصدد من بينها ثلاثة تقارير تقييمية للشبكة الأوروبي-متوسطة، ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني للشبكة: www.euromedrights.net، وهي تقييم أجراه الاتحاد الأوروبي للشبكة، 2003، EuropeAid/ME8/B77050/IB/1999/0283B ، وتقييم أجرته الوكالة الدنماركية للمساعدات الإنمائية، 2004؛ وتقييم جرى كانون الثاني/يناير 2009.

⁴ الجزائر، النمسا، بلجيكا، قبرص، الدنمارك، مصر، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، مالطا، المغرب، هولندا، النرويج، فلسطين، إسبانيا، سوريا، السويد، سويسرا، تونس، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

⁵ تعيين الشبكة أيضا أعضاء فخريين، وهم ممن كانوا أعضاء أفراد في الشبكة لغاية اجتماع الجمعية العامة الذي عقد في عام 2008. ولا يتم تعيين أعضاء فخريين حاليا إلا من الأعضاء السابقين في اللجنة التنفيذية. ويمكن للأعضاء الفخريين حضور اجتماعات الجمعية العامة والمشاركة في نشاطات الشبكة، ويدفعون رسوم عضوية ولكنهم لا يتمتعون بحق التصويت.

- **اللجنة التنفيذية**، ويتم انتخابها من قبل الجمعية العامة وتتألف من اثني عشر عضواً⁶ يكون نصفهم من مواطني جنوب وشرق المتوسط والنصف الآخر من مواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتقوم اللجنة التنفيذية بتنفيذ قرارات الجمعية العامة وتسيير أعمال الشبكة في الفترات التي تقع ما بين اجتماعات الجمعية العامة. كما تشرف على عمل الأمانة العامة.
- **مجموعات العمل**، إضافة إلى الهيئات التنفيذية، طورت الشبكة مجموعات عمل معنية بمواضيع محددة، حيث يلتقي أعضاء المجموعات بصفة منتظمة لتقديم المشورة للشبكة وتبادل الخبرات وتطوير سياسات مشتركة وإجراء مشاريع مشتركة وبناء القدرات.
- **مقر الأمانة العامة**، ويقع في كوبنهاغن، في حين أن معظم الموظفين يتمركزون حالياً في عمان وبروكسل وباريس، إضافة إلى مسؤولي اتصال في القاهرة والرباط إضافة إلى بعثة في تونس. وتقوم الأمانة العامة بتنفيذ قرارات اللجنة التنفيذية وتسيير تطوير الشبكة. كما تعمل على ضمان التواصل الداخلي.

قامت الشبكة الأورو-متوسطية بتأسيس المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، وهي تستضيفها حالياً. وتهدف إلى تلبية احتياجات منظمات حقوق الإنسان ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان عبر تقديم منح مالية صغيرة تنقسم بالمرونة. وتعتبر الجمعية العامة للشبكة الأورو-متوسطية هي مجلس ممثلي المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان⁷.

أ-4 لغات العمل في الشبكة الأورو-متوسطية

لغات العمل في الشبكة الأورو-متوسطية هي العربية والإنجليزية والفرنسية.

أ-5 التمويل وتدقيق الحسابات

تحصل الشبكة الأورو-متوسطية على تمويل من نطاق واسع من الجهات المانحة الحكومية والحكومية والخاصة. ويتم تدقيق حسابات الشبكة مرة في كل عام من قبل شركة مستقلة لتدقيق الحسابات، وتعرض تقارير التدقيق على الجمعية العامة من أجل إقرارها.

⁶ أعضاء اللجنة التنفيذية الذين تم انتخابهم في اجتماع الجمعية العامة الذي عقد في برشلونة في عام 2008 هم: كمال الجندوبي (لجنة احترام الحريات وحقوق الإنسان في تونس، تونس)، وديع الأسمر (سوليدا، لبنان)، ميساء زعرب (مؤسسة الحق، فلسطين)، ماغالي ثيل (منظمة التعاون مع بلدان الجنوب، إسبانيا)، معنز الفجيري (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر)، لون ليندولت (المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، الدنمارك)، ماري ليريتيادو (اللجنة اليونانية للتضامن الدولي الديمقراطي)، ميشيل توبيانا (رابطة حقوق الإنسان، فرنسا)، دانيال سعود (لجان الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات المدنية، سوريا)، مصطفى إمرح (جمعية حقوق الإنسان، تركيا).

⁷ أسست الشبكة الأورو-متوسطية أيضاً المنبر غير الحكومي الأورو-متوسطي (واستضافت مقره بين عامي 2002-2005)، وهو تحالف واسع لمنظمات غير حكومية معنية بمسيرة برشلونة (منظمات حقوق الإنسان، ونقابات مهنية، ومنظمات معنية بالثقافة والبيئة والمهاجرين، إلخ). كما أسست الشبكة الأورو-متوسطية شبكة المنظمات غير الحكومية الدنماركية المعنية بالمبادرة العربية (2005-2007).

المرفق ب: الأهداف الواردة في النظام الأساسي للشبكة الأوروبي-متوسطة لحقوق الإنسان

المادة 2

1-2 في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية التي ينص عليها إعلان برشلونة، المعتمد في 10 تشرين الثاني / نوفمبر 1995 في برشلونة والنصوص التالية وضمن إطار التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط المعنية، تتمثل أهداف الشبكة الأوروبية المتوسطية في ما يلي:

2-2

- مساندة ونشر المبادئ العالمية لحقوق الإنسان في الدول المعنية كما هي منصوص عليها في الصكوك الدولية.
- العمل على دعم تنمية المؤسسات الديمقراطية وكذا تعزيز سيادة القانون، خصوصا حرية تكوين الجمعيات والمساواة بين الرجال والنساء والتنمية المستدامة واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. تناضل الشبكة ضد المعاملة المهينة والتعذيب ومعاداة السامية وضد أي تمييز على أساس الأصل أو الجنس أو الحالة الاجتماعية أو الحمل أو المظهر الخارجي أو اسم العائلة أو الحالة الصحية أو الإعاقة أو المميزات الجينية أو التوجه الجنسي أو السن أو الآراء السياسية أو الأنشطة النقابية أو الانتماء أو الانتماء الحقيقي أو المحتمل لعرق أو أمة أو جنس أو دين معين، وتكافح ضد جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.
- مساندة المنظمات غير الحكومية الموجودة، وإنشاء منظمات غير حكومية مستقلة، وتعزيز قدرة عمل المجتمع المدني ومساندة ومساعدة وتنسيق جهود أعضائها.
- تقديم الدعم والحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين تنتهك حقوقهم.
- تعزيز تعليم حقوق الإنسان والعمل لمصلحة السلام وحقوق الشعوب في تقرير المصير.
- تشجيع الحوار والتضامن بين الشعوب والثقافات.

3-2 لأجل بلوغ أهدافها، يتعين على الشبكة:

- التدخل لدى الدول المعنية والمؤسسات الأوروبية لأجل ضمان احترام المبادئ المشار إليها أعلاه.
- التدخل لدى الدول المعنية والمؤسسات الأوروبية لضمان أن الشراكة الأوروبي-متوسطة تعمل على تنفيذ المبادئ المشار إليها أعلاه، وبشكل ملموس.
- تجميع ونشر المعلومات المرتبطة بوضع حقوق الإنسان وسيادة القانون في الدول المعنية والمؤسسات الأوروبية والرأي العام.
- إصدار التوصيات التي تراها ضرورية لأجل التقدم في مجال تنفيذ المبادئ المشار إليها أعلاه.
- يمكن أن تتوجه إلى القضاء إذا كان ذلك ضروريا.
- تقوم بأنشطة البحث والتوثيق ذات الصلة وتنظم النشر بجميع أشكاله المفيدة لأعمالها ومواقفها وتوصياتها.
- تتعاون مع جميع المؤسسات الدولية أو الإقليمية العامة أو الخاصة التي ترتبط أنشطتها بأهداف الشبكة.

المرفق ج: ورقة سياسية حول المساواة بين الجنسين

1. السياق السياسي

1-1 تؤكد الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها تحديداً اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (والمعروفة باسم اتفاقية سيداو) والبروتوكول الاختياري الملحق بها،¹ على الطبيعة العالمية لحقوق المرأة وأنها حقوق غير قابلة للتجزئة وغير قابلة للتصرف. وتستتكر هذه الصكوك جميع أشكال التمييز وعدم المساواة التي تتعرض لها النساء، وتجذب الانتباه إلى الحاجة الملحة للعمل من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي الذي تقع النساء ضحايا له.

2-1 على الرغم من التقدم الذي حققته الهيئات الدولية في الدفاع عن الحقوق الأساسية للنساء وتعزيزها، ما زالت هذه الحقوق لا تحظى بالاحترام في جميع أنحاء العالم. يتسم السياق الاجتماعي والسياسي والقانوني والإداري والاقتصادي والثقافي في المنطقة الأورو-متوسطة بنسخ عدم المساواة بين الرجال والنساء بشكل عميق. كما أن هناك تحدٍ منظم لفكرة أن الحقوق الأساسية تعلو على "المطالب" الثقافية والدينية. ورغم أن عدم الاتساق هذا يتجلى بأشكال مختلفة وتتفاوت شدته وفقاً للسياقات الوطنية، إلا أنه يظل أمراً واقعاً في جميع بلدان المنطقة. وهناك الكثير من التمييز ضد النساء، فيما يتعلق بوصولهن إلى العدالة والدفاع عن حقوقهن السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3-1 إن العنف القائم على النوع الاجتماعي هو العنف الذي يرتكبه الرجال ضد النساء لأنهن نساء. وهو يشكل أحد أسوأ أنواع التمييز الذي تقع نساء المنطقة ضحايا له. إن معدلات العنف في الفضاء العام وكذلك في داخل الأسرة هي معدلات مرتفعة في بلدان المنطقة الأورو-متوسطة. ومما يفاقم العنف القائم على النوع الاجتماعي - التي تؤدي بحياة المئات من النساء كل عام - الصعوبات الماثلة في الوصول إلى الحماية الفعالة، وإضفاء الشرعية الثقافية والاجتماعية على هذه الظاهرة؛ كما يتبدى ذلك في التذرع "بشرف الأسرة" والحصانة المؤسسية التي يتمتع بها مرتكبو العنف. ويتطلب وجود العنف القائم على النوع الاجتماعي في بلدان المنطقة، بما في ذلك في أوروبا، إقرار وتطبيق تشريعات وأنظمة للوقاية والحماية من هذا العنف. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص للنساء المهاجرات والأخذ بالاعتبار الاستضعاف الذي يعاني منه في هذا الصدد.

4-1 لقد دفعت الانتهاكات لحقوق النساء وتواصل اللامساواة، إضافة إلى جهود المنظمات المعنية بحقوق النساء والمنظمات التي تكافح من أجل حقوق الإنسان، دفعت بحكومات المنطقة الأورو-متوسطة إلى إقرار إعلان في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 لتعزيز مشاركة النساء في المجتمع، ويعرف هذا الإعلان باسم خطة عمل إسطنبول. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2009، عقد مؤتمر وزاري في مراكش متابعة لخطة عمل إسطنبول، وقد أوضح المؤتمر بأن ثمة عقبات مهمة ما زالت موجودة في البلدان الـ 43 المنضوية في الاتحاد من أجل المتوسط تعيق تمتع النساء بالحقوق الأساسية على قدم المساواة مع الرجال. وأعرب المشاركون في الاجتماع عن قناعتهم بأن مشاركة النساء والرجال على قدم المساواة في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية وفي الحياة العامة تشكل عنصراً أساسياً للديمقراطية والتنمية المستدامة. كما أعربوا عن الحاجة إلى وضع إجراءات ملموسة لتحقيق هذه الأهداف وإدماج النوع الاجتماعي في جميع مجالات العمل، مع أخذ التنوع الموجود في المنطقة بعين الاعتبار.

5-1 وتواجه هذه "المطالب" بمعارضة مجموعات اجتماعية وثقافية والمجموعات المتمحورة حول قضية الهوية، مما يعد تحدياً للهياكل الاجتماعية-الثقافية الأبوية التي تسود العالم بأجمعه.

2. المفاهيم والتعريفات

1-2 يؤكد النهج القائم على النوع الاجتماعي أن الأدوار الذكورية والأنثوية لا تشير إلى حقائق بيولوجية وإنما هي مبنيتان اجتماعية وثقافية. بينما يتضمن النهج القائم على البنى الاجتماعية-الثقافية وجود تراتبية وسيطرة الرجال على النساء. ويكشف النهج القائم على النوع الاجتماعي النظام الأبوي الذي احتكر تفسير الواقع الاجتماعي والتاريخي، وتنظيم المجتمعات. وقد شجعت الأدوار المحددة للرجال والنساء على نشوء التمييز ضد النساء والإبقاء عليه وتكريسه.

2-2 النهج القائم على النوع الاجتماعي يجعل من الممكن تطبيق إستراتيجيات لتأسيس مجتمعات قائمة على المساواة، وقادرة على ضمان الحقوق الأساسية لجميع الأفراد. كما يتيح هذا النهج تقليص أوجه اللامساواة في الحقوق وتصحيح الاختلالات في علاقات القوة.

3-2 وكي يصل النهج القائم على النوع الاجتماعي إلى هدفه النهائي المتمثل بالمساواة، فإنه يدعم تبني إجراءات تشجيعية، مثل سياسات المناصفة، والمشاريع التمكينية، إلخ.

¹ أقرت الأمم المتحدة هذه الاتفاقية الدولية وغيرها من الاتفاقيات كي تشجع الدول على القضاء على التمييز القائم بحكم الواقع وبحكم القانون ضد النساء؛ انظر: www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/

4-2 تعرّف الأمم المتحدة إدماج النوع الاجتماعي بأنه "عملية تقييم الآثار الناجمة عن أي إجراء مزعم اتخاذه، بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج، في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة، على النساء والرجال. وهو إستراتيجية لجعل شواغل النساء والرجال وخبراتهم بعداً لا يتجزأ من عملية رسم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والمجتمعية بحيث يستفيد منها النساء والرجال على قدم المساواة وتكسر حلقة عدم المساواة بينهما. والهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين".

3- لماذا تضع الشبكة الأوروبي-متوسطية لحقوق الإنسان سياسة حول المساواة بين الجنسين؟

3-1 تتمثل رسالة الشبكة الأوروبي-متوسطية لحقوق الإنسان في مناصرة وتعزيز حقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية في المنطقة الأوروبي-متوسطية. إن حقوق النساء هي جزء متّصل من حقوق الإنسان ولا يمكن أن تتحقق الديمقراطية عندما لا تتمكن النساء، وهن نصف السكان، من التمتع بحقوقهن.

3-2 لقد أكدت الشبكة الأوروبي-متوسطية على نحو صريح التزامها بمكافحة التمييز القائم على النوع الاجتماعي عبر إدراج هدف العمل على دعم "المساواة بين الرجال والنساء"² في نظامها الداخلي (المادة 1-2).

3-3 لقد تبنّت الشبكة الأوروبي-متوسطية في نظامها الداخلي وقواعدها الداخلية مواد تهدف إلى تعزيز المساواة بين الرجال والنساء في هياكلها وتمثيلها.³

3-4 أقرت الشبكة الأوروبي-متوسطية أيضاً إجراءات تساهم في إدماج النوع الاجتماعي حين تضع سياساتها وخططها وبرامجها، وتحديداً عبر مجموعة العمل المعنية بالنوع الاجتماعي ومشاركة المرجع السياسي للمجموعة في اللجنة الرباعية.

3-5 قامت الشبكة الأوروبي-متوسطية بتعديل نظامها الداخلي من أجل إضافة لغة تراعي النوع الاجتماعي في وثائقها الأساسية.

3-6 إن المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق النساء ومشاركتهم في الحياة العامة هي الأهداف الأساسية لإستراتيجية الشبكة الأوروبي-متوسطية. كما تم الإقرار بأن إدماج النوع الاجتماعي وحقوق النساء عناصر حاسمة في برنامج الشبكة المعني بحقوق الإنسان والديمقراطية.

3-7 وفي هذا الإطار، تبنّت الشبكة الأوروبي-متوسطية المناصفة ما بين الجنسين، وقررت تعيين مقرر سياسي لمراقبة تنفيذ هذه الالتزامات.

3-8 أجرت الشبكة الأوروبي-متوسطية تدقيق لسياسات النوع في عام 2008 وكان من توصياته أنه يتعين على الشبكة الأوروبي-متوسطية إقرار سياسة بشأن المساواة بين الجنسين. وقد نص التدقيق لسياسات النوع على أن مبادئ وقيم المساواة بين الجنسين موجودة في النظام الداخلي والقواعد الداخلية للشبكة، إلا أنه أبرز غياب وثيقة أساسية الشبكة تحدد سياستها فيما يتعلق بتضمين المناصفة⁴ والمساواة بين الجنسين، وتحدد إستراتيجيتها في هذا المجال.

3-9 يتمثل الهدف من ورقة السياسة هذه هو جعل الالتزام السياسي للشبكة الأوروبي-متوسطية نحو حقوق النساء التزاماً دائماً، وتوضيح التزاماتها في مجال المساواة بين الجنسين ولضمان تطبيق إدماج النوع الاجتماعي في مبادئها وهياكلها ونشاطاتها ووثائقها.

4- مراجع سياسة الشبكة الأوروبي-متوسطية بشأن المساواة بين الجنسين

4-1 إن الاتفاقيات والصكوك الدولية المتصلة بحقوق النساء في المنطقة الأوروبي-متوسطية، وفي طليعتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والبروتوكول الاختياري الملحق بها، هي المرجع الأساسي للشبكة الأوروبي-متوسطية.

4-2 خطة عمل إسطنبول وتوصيات تقرير الظل الصادر عن الشبكة الأوروبي-متوسطية تمثل صكوك إقليمية مهمة للمناصرة والدعوة في مجال حقوق النساء.

² "العمل على دعم تطوير المؤسسات الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون، وخصوصاً حرية تكوين الجمعيات، والمساواة بين الرجال والنساء، والتنمية المستدامة، واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية" (المادة 1-2).

³ ينص النظام الداخلي للشبكة الأوروبي-متوسطية على أن الشبكة "يجب أن تكافح" من أجل إشراك عدد متساو من الرجال والنساء في هيئات صناعة القرارات (الجمعية العامة، واللجنة التنفيذية) (المادتان 1-4 و 2-4). كما يكرس النظام الداخلي مبدأ تكافؤ الفرص في عدة مواد تتناول هياكل الشبكة (اللجنة التنفيذية، المجموعة الإدارية [الرباعية]، والأمانة العامة، ومجموعات العمل). إضافة إلى ذلك، يتضمن النظام الداخلي آليات للتمييز الإيجابي مثل المادة 4-4 حول انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية. وكذلك تشير القواعد الداخلية إلى تطبيق مبدأ التكافؤ بين الجنسين في ضم الأعضاء الجدد. كما أصبحت المجموعة الإدارية تضم المرجع السياسي المعني/المعنية بالنوع الاجتماعي والتابع للجنة التنفيذية، مما يمثل خطوة تهدف إلى ضمان إدماج النوع الاجتماعي.

⁴ تعني المناصفة وجود عدد متساو من الرجال والنساء في جميع مستويات أي هيكل، سواء كان حكومة أو برلماناً أو حزباً أو منظمة أو شبكة، إلخ. ويجب أن يتضمن مشاركة كبيرة من كلا الجنسين، وخصوصاً في المناصب العالية ومواقع اتخاذ القرار. وعلى سبيل المثال، فمن أجل تحقيق المناصفة بين الجنسين في السياسة، ناصرت النساء ودافعن عن إقرار حصص مخصصة لهن.

3-4 يجب تضمين البعد المتعلق بالنوع الاجتماعي في جميع النشاطات والإصدارات والبيئات والتقارير المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والتي تقوم بها الشبكة وأعضاؤها. وسوف تضمن الشبكة أن أعضائها وفرقها التقنية يتلقون التدريبات والموارد الضرورية لتحقيق هذا الهدف.

4-4 سيتعين على الشبكة الأورو-متوسطة أن تشجع المنظمات الأعضاء فيها على ضمان الإمكانية المتساوية للنساء والرجال لحماية حقوقهم الإنسانية. ولتحقيق هذا الهدف، سوف تسعى الشبكة إلى تحديد حالات التمييز القائم على النوع الاجتماعي وستقدم توصيات لتحسين حماية الحقوق الأساسية للرجال والنساء.

5-4 يجب اعتبار المساواة بين الجنسين جزءاً أصيلاً من جميع برامج وسياسات ونشاطات الشبكة الأورو-متوسطة. ومن أجل ضمان المساواة بين الجنسين، يجب تطبيق إدماج النوع الاجتماعي على كافة هياكل الشبكة الأورو-متوسطة ونشاطاتها.⁵

6-4 إن المساهمة في تحقيق المساواة بين الجنسين تتضمن الإقرار بأن السياسات والبرامج والمشاريع تؤثر على النساء والرجال على نحو مختلف. وسيتعين على الشبكة الأورو-متوسطة أن تقوم بالخطوات الضرورية لتحليل التأثيرات المختلفة التي تنشأ عن نشاطاتها على النساء والرجال (التأثير من ناحية النوع الاجتماعي).

7-4 إن تمكين النساء هو شرط أساسي لتحقيق المساواة بين الجنسين، وستعمل الشبكة الأورو-متوسطة على النهوض بتمكين النساء.

8-4 يجب أن تطمح برامج وسياسات ونشاطات الشبكة الأورو-متوسطة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي جميع الحالات، ينبغي على الشبكة ألا تدعم أبداً أية أعمال قد تقود بصفة غير مباشرة إلى ممارسة التمييز.

9-4 إن الجهود الرامية لتشجيع المشاركة المتساوية للنساء - كفاعلات أساسيات من أجل التغيير - في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي شرط أساسي لتحقيق المساواة بين الجنسين. ومن ثم، تقرر الشبكة الأورو-متوسطة بالحاجة إلى مواصلة العمل نحو تحقيق المناصفة بين الرجال والنساء في هياكلها ونشاطاتها. وسيتعين عليها رصد وتقييم مشاركة النساء في برامجها وهياكلها ونشاطاتها ومستوى المناصفة داخلها.

10-4 تتطلب المساهمة لتحقيق المساواة بين الجنسين أيضاً تبني إجراءات محددة. وسوف تتبنى الشبكة الأورو-متوسطة جميع الإجراءات التشجيعية المتاحة لها من أجل ضمان المشاركة المتساوية للرجال والنساء في هياكلها وفي تطوير البرامج والسياسات وعمليات صنع القرار وفي بعثاتها ونشاطاتها.

11-4 يتعين على الشبكة الأورو-متوسطة ضمان حساسية ميزانياتها لبعد النوع الاجتماعي. وفي هذا الصدد سوف تقوم الشبكة الأورو-متوسطة بتخصيص الأموال اللازمة ليس فقط لتنفيذ نشاطات محددة (وضع خطط وإستراتيجيات ونشاطات وإصدارات متصلة بنشر ورصد وتنفيذ الاتفاقيات وخطة عمل إسطنبول/مراكش والنشاطات الأخرى التي تقوم بها مجموعة العمل المعنية بالنوع الاجتماعي)، بل أيضاً لتأمين إدماج البعد المتعلق بالنوع الاجتماعي في جميع نشاطات الشبكة وجميع مجموعات العمل المنبثقة عنها.

5. أهداف سياسة الشبكة الأورو-متوسطة لحقوق الإنسان حول المساواة بين الجنسين

الهدف العام لسياسة الشبكة حول المساواة بين الجنسين هو تعزيز المساواة بين الجنسين من أجل المساهمة في التحولات في مجتمعات المنطقة الأورو-متوسطة. ويتطلب تحقيق هذا الهدف، أن تكون الشبكة الأورو-متوسطة قادرة على تحقيق المساواة في هياكلها ونشاطاتها.

أما الأهداف المحددة التي تسعى لها سياسة الشبكة الأورو-متوسطة حول المساواة بين الجنسين، فهي التالية:

1-5 تسليط الضوء على مسألة المساواة بين الجنسين في الكفاح العالمي لحقوق الإنسان.

2-5 تعزيز قيام الشبكة الأورو-متوسطة والمنظمات الأعضاء فيها بتبني إجراءات ونشاطات وبرامج محددة تهدف إلى الدفاع عن حقوق النساء والمساواة بين الجنسين وتعزيزها.

3-5 جعل الشبكة الأورو-متوسطة وأعضائها واعين بأهمية إدماج النوع الاجتماعي؛ وتدريب أعضاء الفريق الفني على المقاربة المستندة إلى النوع الاجتماعي، وتعريفهم بالأدوات والتقنيات المطلوبة. وستكون الحقبة التدريبية التي أصدرتها الشبكة الأورو-متوسطة أداة أساسية في السعي لتحقيق هذا الهدف.

4-5 المساهمة في توزيع الاتفاقيات والنصوص والأدوات المستخدمة في تعزيز حقوق النساء وتوعية الشبكة الأورو-متوسطة والمنظمات الأعضاء فيها بهذه النصوص والأدوات وتبنيها.

⁵ يعني إدماج النوع الاجتماعي أن المساواة بين الرجال والنساء يجب أن تكون مدمجة في جميع مستويات السياسات، من مرحلة تخطيط البرامج إلى مرحلة التنفيذ، كما يجب إدماج السياسات المراعية للنوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين. ويستند هذا المفهوم إلى حقيقة أنه ليس ثمة سياسة محايدة من ناحية النوع الاجتماعي. ويسعى إدماج النوع الاجتماعي إلى إقامة مساواة في الفرص بوصف ذلك أساساً للسياسة بأكملها وواجباً على جميع القادة، وبالتالي تصبح المساواة في الفرص وظيفة أساسية (تعريف الشبكة الأورو-متوسطة).

- 5-5 ضمان أن يتم التعبير بوضوح عن التزام الشبكة الأورو-متوسطة بالمساواة بين الجنسين في الوثائق الرئيسية للشبكة وفي التعديلات المحتملة لهذه الوثائق (النظام الداخلي، القواعد الداخلية، الإستراتيجيات، خطط العمل، الاتفاقيات الجماعية للموظفين، إلخ).
- 6-5 ضمان المشاركة المتساوية للرجال والنساء في هياكل الشبكة الأورو-متوسطة ونشاطاتها، وأن قدرات الشبكة ومواردها البشرية تستخدم على أفضل نحو ممكن عبر إشراك النساء على قدم المساواة مع الرجال في عملها، واستخدام الإجراءات التشجيعية إذا دعت الضرورة.
- 7-5 تشجيع المزيد من المنظمات الأعضاء العامة في الشبكة على تبني آليات المشاركة المتساوية والإجراءات التشجيعية.
- 8-5 تأمين أن يتم تضمين البعد المتعلق بالنوع الاجتماعي في جميع وثائق الشبكة الأورو-متوسطة ونشاطاتها وإصداراتها وقراراتها، من زاوية تأثيراتها وتوصياتها، وكذلك فيما يتعلق باستخدام لغة حساسة للنوع الاجتماعي.
- 9-5 ضمان المشاركة المتساوية للرجال والنساء في عمليات صناعة القرارات في الشبكة الأورو-متوسطة والمنظمات الأعضاء فيها، وبالتالي عبر المنطقة الأورو-متوسطة.
- 10-5 تشجيع الجهود المشتركة والشراكات مع المنظمات والشبكات والحملات النسائية، ومع الجهات التي تكافح من أجل حماية حقوق النساء، وتشجيعها على الانضمام إلى الشبكة الأورو-متوسطة وتشجيع الشبكة على الانضمام لتلك الشبكات.
- 11-5 ضمان أن يتم إدماج القيم والمبادئ التي تؤكد عليها ورقة السياسة هذه لصالح للمساواة بين النساء والرجال في الإستراتيجية الجديدة للشبكة الأورو-متوسطة، وكذلك في خطط الشبكة وبرامجها وميزانياتها، وأن يتم تضمين الأهداف الواردة في هذه الورقة فيها جميعاً.
- 12-5 اللجنة الرباعية واللجنة التنفيذية مسؤولتان عن ضمان إقرار وتوزيع وتنفيذ سياسة الشبكة حول المساواة بين الجنسين.
- 13-5 ستكون المرجع السياسي المعني بالنوع الاجتماعي في اللجنة التنفيذية مسؤولة عن متابعة سياسة الشبكة حول المساواة بين الجنسين.